

Distr.: General
22 July 2026
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والثمانون

البند 15 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

القدرة على تحمّل الدين الخارجي والتنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/81/150

180826

110826

26-10762 (A)



تقرير أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

موجز

يحلل هذا التقرير، الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عملاً بقرار الجمعية العامة 123/80، المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الدين الخارجي في البلدان النامية في عام 2025، ويسلط الضوء على التفاوت في القدرات على مواجهة التحديات المتعلقة بخدمة الديون في سياق استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو الاقتصادي. والتدهور المستمر في القدرة على تحمل الدين الخارجي، إلى جانب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، يثيران القلق بشكل خاص بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. وشهد الاقتراض المحلي، كبديل للتمويل الخارجي، نمواً سريعاً في السنوات الأخيرة وهو يرتبط بانخفاض مدى الضعف في مواجهة المخاطر الخارجية وزيادة الاستقلالية في مجال السياسات. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الاقتراض ينطوي على تكلفة أعلى وقد يؤدي إلى نشوء مواطن ضعف جديدة في الأسواق المالية المحلية. كما يسلط التقرير الضوء على المبادرات المتعلقة بالديون السيادية التي قُدمت منذ اعتماد التزام إشبيلية في تموز/يوليه 2025، ويختتم بعرض مقترحات وطنية ومتعددة الأطراف للتصدي للتحديات المتعلقة بالديون والتنمية في البلدان النامية.

أولا - مقدمة

1 - خلال عام 2025 وبداية عام 2026، لم تُعالج المسائل المتمثلة في عدم القدرة على التنبؤ بالتمويل الخارجي، وعدم كفايته، وارتفاع تكلفته، إلا بشكل ضئيل، مما حال دون تلبية الاحتياجات المتعلقة بالخطط الإنمائية الحالية للبلدان النامية. وعلى الرغم من أن عام 2025 اتسم بعدم اليقين في مجال السياسات التجارية، فإن شروط الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية شهدت تحسنا طفيفا، إذ انخفض متوسط عائدات السندات السيادية تماشيا مع السياسات النقدية الأكثر تساهلا في الاقتصادات المتقدمة. وقد ترافق ذلك مع انخفاض في عدد البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي قُيِّمت على أنها معرضة بدرجة عالية لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجية (من 26 إلى 24 بلدا)، غير أن عدد البلدان التي تعاني من حالة المديونية الحرجية ظل دون تغيير⁽¹⁾. في المقابل، اتسم النصف الأول من عام 2026 بتصاعد المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن النزاع في الخليج الفارسي وما ترتب عليه من اضطرابات في إمدادات الطاقة، وتزايد الضغوط التضخمية، وارتفاع معدلات النقلب في أسواق السندات والأسهم والعملات⁽²⁾.

2 - وقدمت البلدان النامية عائدات مغرية للمستثمرين الدوليين في عام 2025، لكنها تواجه مخاطر متزايدة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في عام 2026 مع اتجاه المستثمرين نحو الأصول التي يُنظر إليها على أنها أكثر أمانا. وفي حال تَوَاضَع انخفاض السيولة في أسواق رأس المال وتشديد السياسات النقدية، فقد ترتفع تكاليف التمويل، مما يُعَقِّد عملية إعادة تمويل الديون وإصدار سندات جديدة للبلدان النامية. كما أن بقاء أسعار الفائدة الأساسية التي تحددها المصارف المركزية عند مستويات مرتفعة لفترة أطول - لا سيما في الاقتصادات المتقدمة - سيؤدي إلى إبقاء تكاليف الإقراض المتعدد الأطراف والثنائي عند مستويات مرتفعة.

3 - وبعد انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 8,5 في المائة في عام 2024، وانخفاض آخر بنسبة 23,1 في المائة في عام 2025، من المتوقع أن تنخفض هذه المساعدة بنسبة إضافية تبلغ 6,9 في المائة في عام 2026⁽³⁾، حيث ستظهر أكبر الانخفاضات في صافي التدفقات الموجهة إلى أقل البلدان نموا، وعلى الصعيد الإقليمي، إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وسيؤدي ذلك إلى تقييد فرص الحصول على التمويل الخارجي بقدر أكبر، ويشكل تحديا إضافيا أمام تحقيق النتائج المرجوة في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في البلدان المنخفضة الدخل.

4 - وتواجه البلدان النامية ضغوطا متزايدة في مجال الديون على جبهتين: فمن ناحية، تؤدي أوجه عدم اليقين على الصعيد الجيوسياسي إلى تقييد فرص الحصول على التمويل عن طريق الدين الخارجي وإلى إبقاء تكاليف الفوائد على الدين الخارجي مرتفعة، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تفويض القدرة على خدمة الديون من خلال الحد من النمو الاقتصادي وعائدات التصدير والإيرادات المالية - لا سيما في البلدان

(1) انظر <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf>.

(2) UNCTAD, Trade and development foresights 2026: Global economy faces a geopolitical challenge (UNCTAD/GDS/2026/1).

(3) Organisation for Economic Co-operation and Development, "Official development assistance projections for 2026 and the near term: Implications for vulnerable countries and sectors", OECD Policy Briefs, (OECD Publishing, Paris, 2026).

المستوردة للطاقة. وتبلغ توقعات النمو العالمي المنقحة التي وضعها صندوق النقد الدولي لعامي 2026 و 2027 ما قدره 3 في المائة على التوالي، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة 3,5 في المائة في عام 2025. ومن المتوقع أن يرتفع معدل التضخم ليصل إلى 4,7 في المائة في عام 2026 (زيادة عن المعدل المسجل في عام 2025 والبالغ 4,1 في المائة)، ثم ينخفض إلى 3,9 في المائة في عام 2027. ومع ذلك، لا تزال المخاطر المحيطة بالتوقعات تميل إلى الاتجاه السلبي⁽⁴⁾. ويتوقع الأونكتاد أن يتباطأ نمو التجارة العالمية في السلع من 4,7 في المائة في عام 2025 إلى ما بين 1,5 و 2,5 في المائة في عام 2026، وذلك بحسب سرعة تسوية النزاع في الخليج الفارسي⁽⁵⁾.

5 - وبالتالي، من المرجح أن تظل خيارات التمويل الخارجي المتاحة لمعظم البلدان النامية محدودة ومرتفعة التكلفة. إضافة إلى ذلك، وكما يبرز في الفرع الثالث من هذا التقرير، فإن خيارات التمويل المحلي لا تخلو من تكاليف. وفي إطار هذه القيود، يستعرض التقرير التقدم المحرز في المبادرات المتعلقة بالديون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ويقترح خيارات متنوعة يمكن للبلدان النظر فيها لتخفيض تكاليف ديونها وزيادة فرص حصولها على التمويل الإنمائي.

ثانياً - الاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمّل الدين الخارجي

6 - يعكس هذا التحليل اتجاهات الدين الخارجي في 142 بلدا ناميا على النحو المحدد وفقا للتصنيفات الإحصائية للأمم المتحدة. ويشمل التقرير بيانات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية لـ 111 بلدا ناميا، بالإضافة إلى بيانات مستقاة من صندوق النقد الدولي وبيانات وطنية رسمية لـ 19 بلدا آخر. أما البلدان النامية الاثني عشر المتبقية (ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة النامية) فلا تتوفر بشأنها بيانات قابلة للمقارنة في مجال الديون. ونظرا لأن تجربة الديون ليست متجانسة، فإن التحليل يُصنّف البلدان النامية أيضا وفقا لوضعها الإنمائي، ومستويات دخلها وفقا لتعريف البنك الدولي، والمناطق الجغرافية التي تدرج فيها وفقا لتصنيف الأمم المتحدة. ويمكن أن تدرج فرادى البلدان النامية في كل فئة من هذه الفئات.

7 - ونظرا لأن الاقتراض الخارجي يمكن أن يكون عاملا حاسما في تمويل أزمات السيولة القصيرة الأجل والتنمية الطويلة الأجل، فإن اتجاهات الديون هذا العام تشكل مصدر قلق لحكومات⁽⁶⁾ البلدان النامية والشركات التي تحتاج إلى استكمال الموارد المالية المتاحة محليا. وهناك أربعة اتجاهات رئيسية تؤثر على قدرة البلدان النامية على تحمّل الدين الخارجي وعلى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - أولا، ظل نمو الاقتراض الخارجي والعناصر المكوّنة له بطيئا خلال عام اتسم بالصدمات التجارية وتقلب الأسواق المالية. ثانيا، لم يُحرز أي تقدم في استعمال الائتمانات المقدمة من صندوق النقد الدولي

(4) IMF, World Economic Outlook: Global economy in the shadow of war (Washington, D.C., 2026)

(5) UNCTAD, Trade and development foresights 2026: Global economy faces a geopolitical challenge (UNCTAD/GDS/2026/1).

(6) تختلف الصلاحيات والمهام المحددة للحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات/الولايات والحكومات المحلية من بلد إلى آخر. والإشارات الواردة في هذا التقرير إلى "الحكومة" و "الحكومة العامة" تشير إلى جميع مستويات الحكومة المشاركة في تخطيط السياسات والخدمات والمشاريع الرامية إلى خدمة المصلحة العامة، وفي تنفيذها والإشراف عليها.

ومخصصات حقوق السحب الخاصة. والسمة الثالثة التي اتسم بها عام 2025 هي انخفاض المبالغ المسددة من أصل الديون الطويلة الأجل في عدد قليل من الاقتصادات النامية، مما أدى إلى خفض تكاليف خدمة الديون الإجمالية. رابعاً، لا تتوزع الفوائد الناجمة عن هذه الاتجاهات المتغيرة في أرصدة الديون ومصادرها وتكاليفها بالتساوي بين مختلف فئات البلدان النامية.

9 - ويتعيّن على الحكومات وصانعي السياسات الحفاظ على حافظات الديون القائمة على نحو مستدام، مع الحصول في الوقت نفسه على تمويل إضافي بحجم كافٍ وبتكلفة معقولة لتمكين الاستثمارات الحيوية. ورغم التعبئة المتزايدة للموارد المحلية، فإن هذه الموارد قد تكون مكلفة وليست متاحة بنفس القدر لجميع البلدان النامية. ولا يزال الكثير يتوقف على توافر تمويل خارجي موسّع وميسور التكلفة.

ألف - تباطؤ الاقتراض وقلة الاستفادة من حقوق السحب الخاصة

10 - استمر إجمالي أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية في الارتفاع خلال عام 2025، ليصل إلى 12,3 تريليون دولار. ومع ذلك، ظل النمو الاقتصادي أقل بكثير مما كان عليه في السنوات التي سبقت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (الشكل الأول). فبعد أن بلغ متوسطه 7,2 في المائة سنوياً بين عامي 2015 و 2021، انخفض إلى 2,1 في المائة فقط سنوياً بين عامي 2021 و 2025. وهذا المعدل ضعيف جداً بحيث لا يكفي لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة التي تُقدّر بأكثر من 4 تريليونات دولار سنوياً⁽⁷⁾. وازدادت أرصدة الديون الخارجية بمقدار 508 بلايين دولار في عام 2025، وهو ما يعادل 12 في المائة من التمويل الإضافي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11 - وبصرف النظر عن حجم الدين، فإن تكوينه أيضاً له أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية، وتثير الاتجاهات الأخيرة مخاوف أوسع نطاقاً. ففي عامي 2024 و 2025، ارتفع مستوى استعمال الائتمانات المقدمة من صندوق النقد الدولي ومخصصات حقوق السحب الخاصة ارتفاعاً طفيفاً، لكنه ظل أقل من مستويات عام 2021.

12 - وتتميز حقوق السحب الخاصة بخصائص فريدة تجعلها مفيدة بشكل خاص في مجال التنمية⁽⁸⁾. فباعتبارها أصولاً احتياطية يصدرها صندوق النقد الدولي وفقاً لحصص البلدان، يمكن إعادة توجيه المخصصات غير المستخدمة من خلال الصناديق الاستثمارية التابعة لصندوق النقد الدولي أو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المحددة بوصفها حائزة من أجل توفير دعم حيوي في مجال السيولة لأغراض محددة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بقيمتها المحتملة بالنسبة للبلدان النامية، لم يتم صرف سوى 7 في المائة (8 بلايين دولار) من حقوق السحب الخاصة المعاد توجيهها التي تم التعهد بها (114,7 بليون دولار) حتى نهاية آذار/مارس 2026⁽⁹⁾. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال إمكانات مؤسسات مثل

UNCTAD, "Financing development: External flows of financial capital to developing countries and their cost" (UNCTAD/GDS/2026/2).

(8) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام 2022: آفاق التنمية في عالم متصدع - الاضطرابات العالمية والاستجابات الإقليمية (جنيف، 2023)، الصفحة 178.

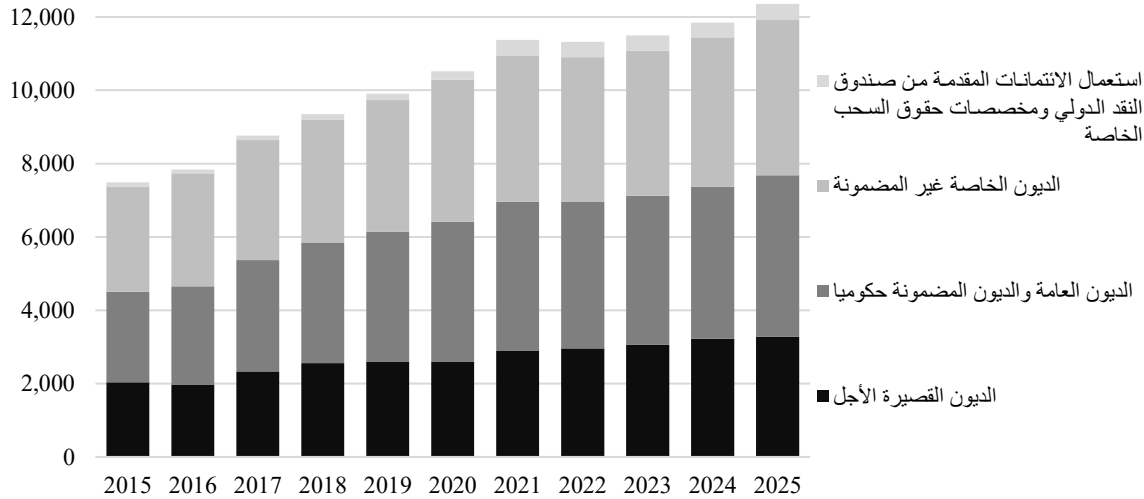
(9) IMF, IMF Financial Data Query Tool; and IMF, 2026. 2026 Update of resource adequacy of the Poverty Reduction and Growth Trust, Resilience and Sustainability Trust and Debt Relief Trusts, IMF Policy Paper (Washington D.C., 2026).

بنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تعبئة التمويل الإنمائي الذي تشتد الحاجة إليه، من خلال زيادة استخدامها لحقوق السحب الخاصة المعاد توجيهها، غير مستغلة.

الشكل الأول

حجم وتكوين مجموع أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبيانات الوطنية.

13 - وفي عام 2025، شكلت الديون الخاصة غير المضمونة 34 في المائة من مجموع أرصدة الديون، في حين شكلت الديون القصيرة الأجل 27 في المائة. وتكافح معظم البلدان النامية من أجل تمويل الاستثمارات في البنى التحتية والاستثمارات الاجتماعية الطويلة الأجل، سواء كانت عامة أو موجهة نحو التنمية، وعادةً ما تُقدّم القروض ذات تواريخ الاستحقاق الطويلة الأجل اللازمة لهذا النوع من الأنشطة المحفزة مباشرة إلى الحكومات أو إلى الوكالات المنفّذة بضمانات حكومية⁽¹⁰⁾. ومع ذلك، لم يمثل هذا سوى 36 في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في عام 2025، حيث ظل أقل من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

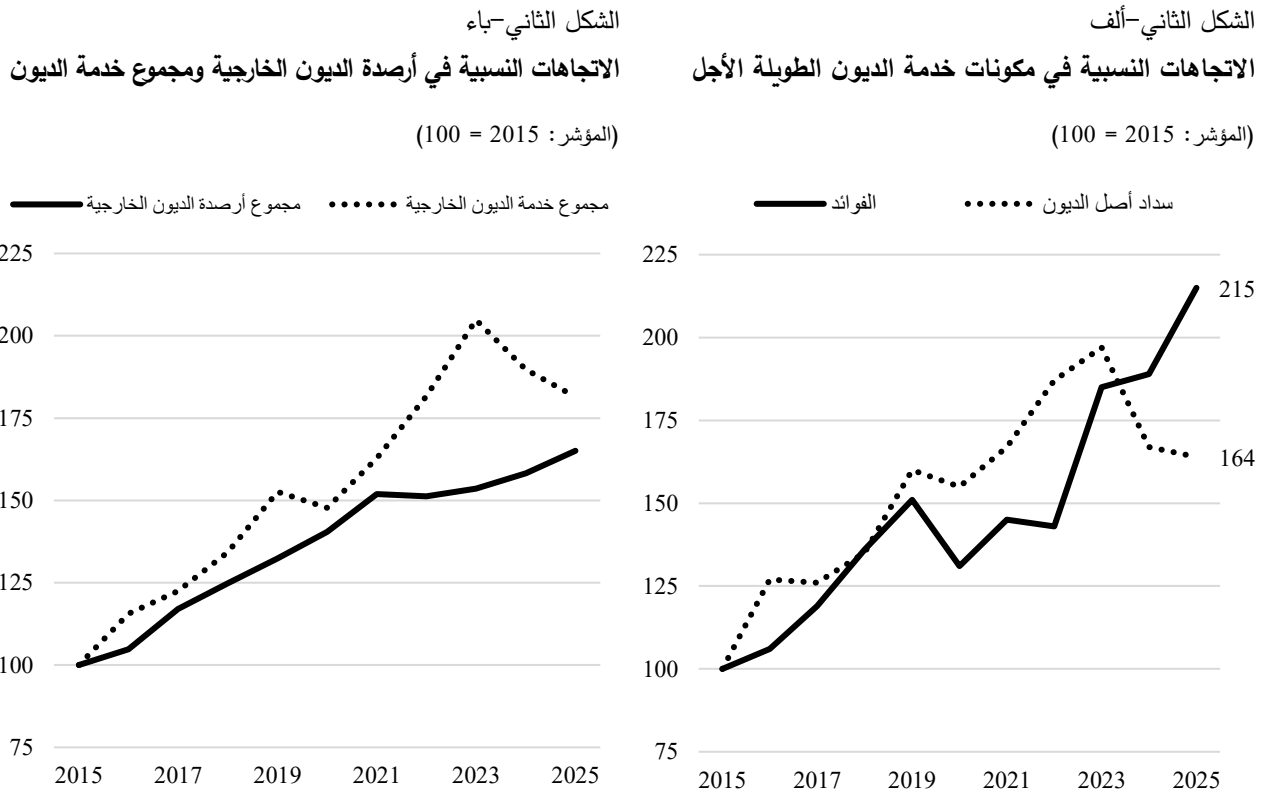
باء - انخفاض تكاليف خدمة الديون يحجب الضغوط المستمرة

14 - على صعيد البلدان النامية، انخفض مجموع خدمة الديون في عام 2025 إلى 1,6 تريليون دولار، أي أقل بمقدار 200 بليون دولار عما كان عليه في عام 2023⁽¹¹⁾. ومع ذلك، ارتفعت تكاليف خدمة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً في عام 2024، ولم تنخفض إلا في عام 2025 بما يُقدَّر بـ 7 بلايين دولار، وهو ما يشير إلى أن التراجع المؤقت في رسوم الخدمة نشأ إلى حد كبير من الديون الخاصة غير المضمونة.

(10) الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام 2023: النمو، والدين، والمناخ - إعادة ترتيب الهيكل المالي العالمي (منشورات الأمم المتحدة، 2024)، الصفحات 164-167.

(11) حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبيانات الوطنية.

15 - علاوة على ذلك، لا يمكن تفسير الانخفاض في مجموع تكاليف خدمة الديون الخارجية تفسيراً كاملاً بانخفاض التكلفة الأساسية لرأس المال. بل كان ذلك بسبب تراجع سداد أصل الديون من جانب عدد قليل من الاقتصادات النامية الكبرى، مما أدى إلى انخفاض الرقم الإجمالي دون أن يخفف ذلك من الضغوط على معظم البلدان، إذ ظل متوسط سعر الفائدة فيها مرتفعاً في عام 2025⁽¹²⁾ واستمرت أعباء الفائدة لديها في الارتفاع. وفي عام 2025، ارتفع إجمالي تكاليف الفوائد الخارجية على الديون الطويلة الأجل ارتفاعاً حاداً بنسبة تقارب 14 في المائة (الشكل الثاني-ألف). ومع احتمال أن تؤدي التطورات في الخليج الفارسي إلى تقييد السيولة وإبقاء أسعار الفائدة الأساسية في البلدان المتقدمة مرتفعة لفترة أطول، لا يُتوقع حدوث انفراج في عام 2026 إلا بقدر ضئيل.



المصدر: أمانة الأونكتاد، استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

16 - ورغم هذا التباطؤ الذي شهدته الفترة الأخيرة، ارتفعت تكاليف خدمة الديون الخارجية بوتيرة أسرع بكثير من الحجم الأساسي للأموال المقترضة، إذ سجلت نمواً بنسبة 81 في المائة في الفترة ما بين عامي 2015 و 2025، مقارنةً بنسبة 65 في المائة في حالة أرصدة الديون (الشكل الثاني-باء). ويعكس ذلك استمرار التفاوت في إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق المالية العالمية والشروط التي تشارك بموجبها فيها.

17 - وفي حين شهدت بعض الاقتصادات الكبرى انخفاضا كبيرا في تكاليف خدمة الديون، حيث سددت جزءا كبيرا من ديونها الخاصة غير المضمونة المستحقة، فإن الوضع يختلف تماما بالنسبة لمعظم البلدان النامية. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي على المستوى القطري إلى أن 83 بلدا شهدت ارتفاعا في التكاليف في عام 2024، في حين لم يستقد سوى 47 بلدا من انخفاض التكاليف. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لمعظم البلدان النامية، لا تزال أسعار السوق الحالية أعلى من الأسعار التي أُصدر بها في الأصل جزء كبير من الديون المستحقة — مما يحد من فرص إعادة التمويل الرامية إلى خفض التكاليف، ويؤدي إلى ضغوط تصاعدية على متوسط أسعار الفائدة وإجمالي تكاليف الفائدة⁽¹³⁾.

جيم - تباين نتائج القدرة على تحمل الديون بين البلدان

18 - كان الارتفاع في تكاليف خدمة الديون مقارنة بحجم أرصدة الديون أشد وضوحا في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل الثالث).

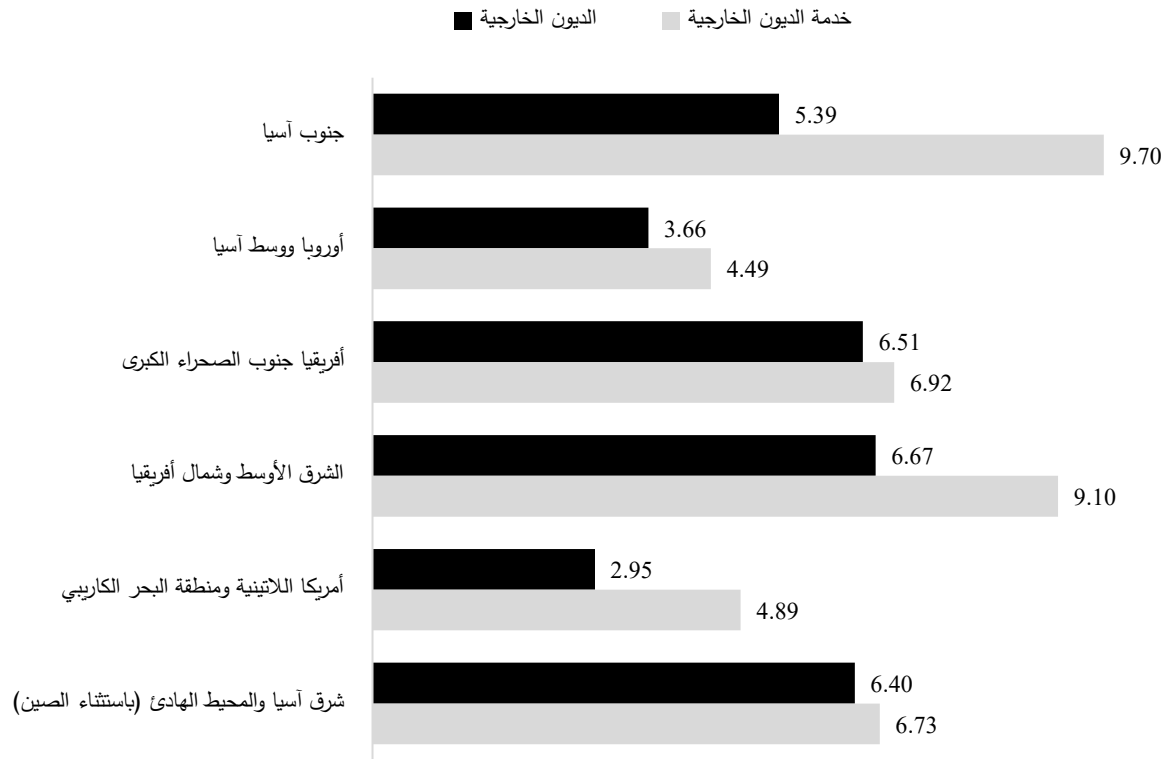
19 - وبالمثل، عند النظر في هذه المسألة من منظور فئات الدخل وغيرها من التصنيفات الجماعية، يتبين أن فئتي البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا كانتا الأكثر معاناة (الشكل الرابع). فهذه هي البلدان التي لديها أكبر الاحتياجات، والتي عادة ما تكون أقل قدرة على الوصول إلى مصادر تمويل أخرى.

(13) المرجع نفسه.

الشكل الثالث

متوسط التغير السنوي في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون حسب المنطقة، 2015-2025

(بالنسبة المئوية)

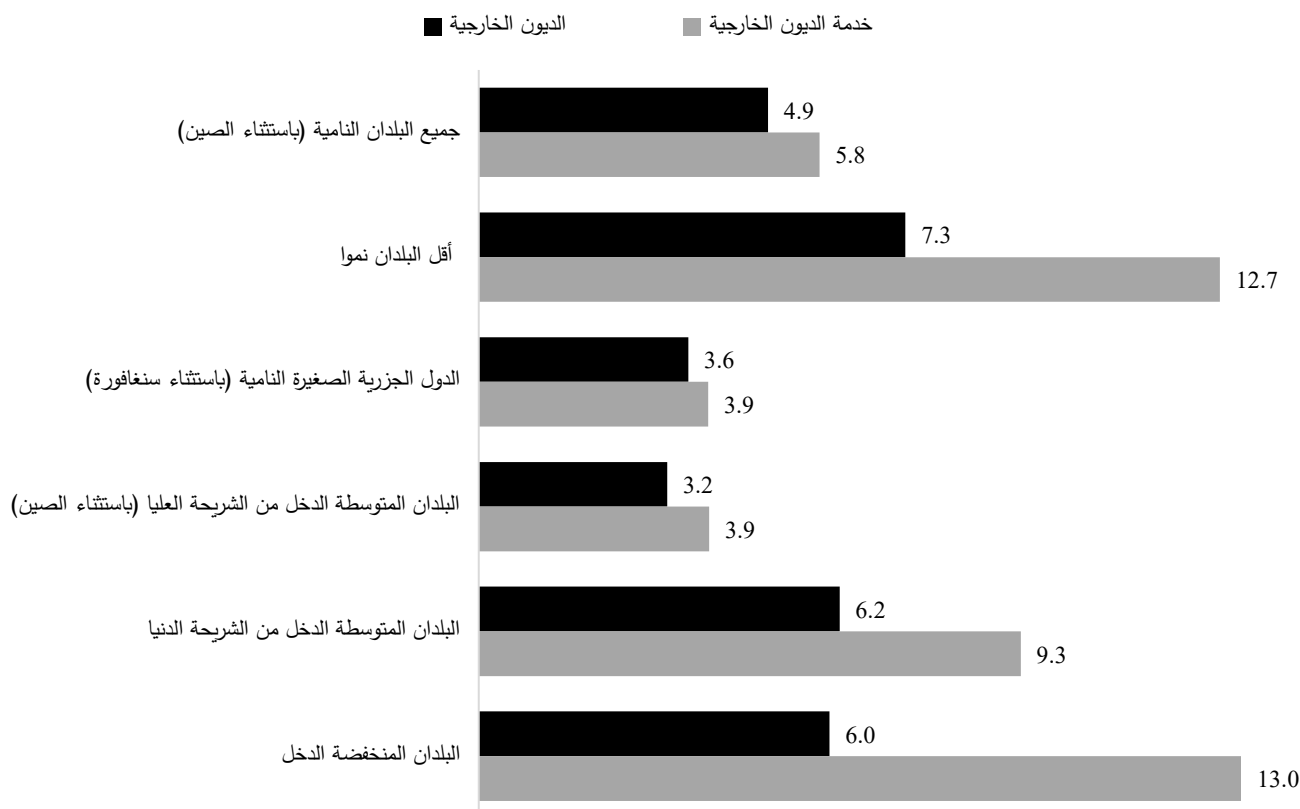


المصدر: أمانة الأونكتاد، استنادا إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

الشكل الرابع

متوسط التغير السنوي في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون حسب مستوى الدخل ولمجموعات البلدان الأخرى، 2015-2025

(بالنسبة المئوية)



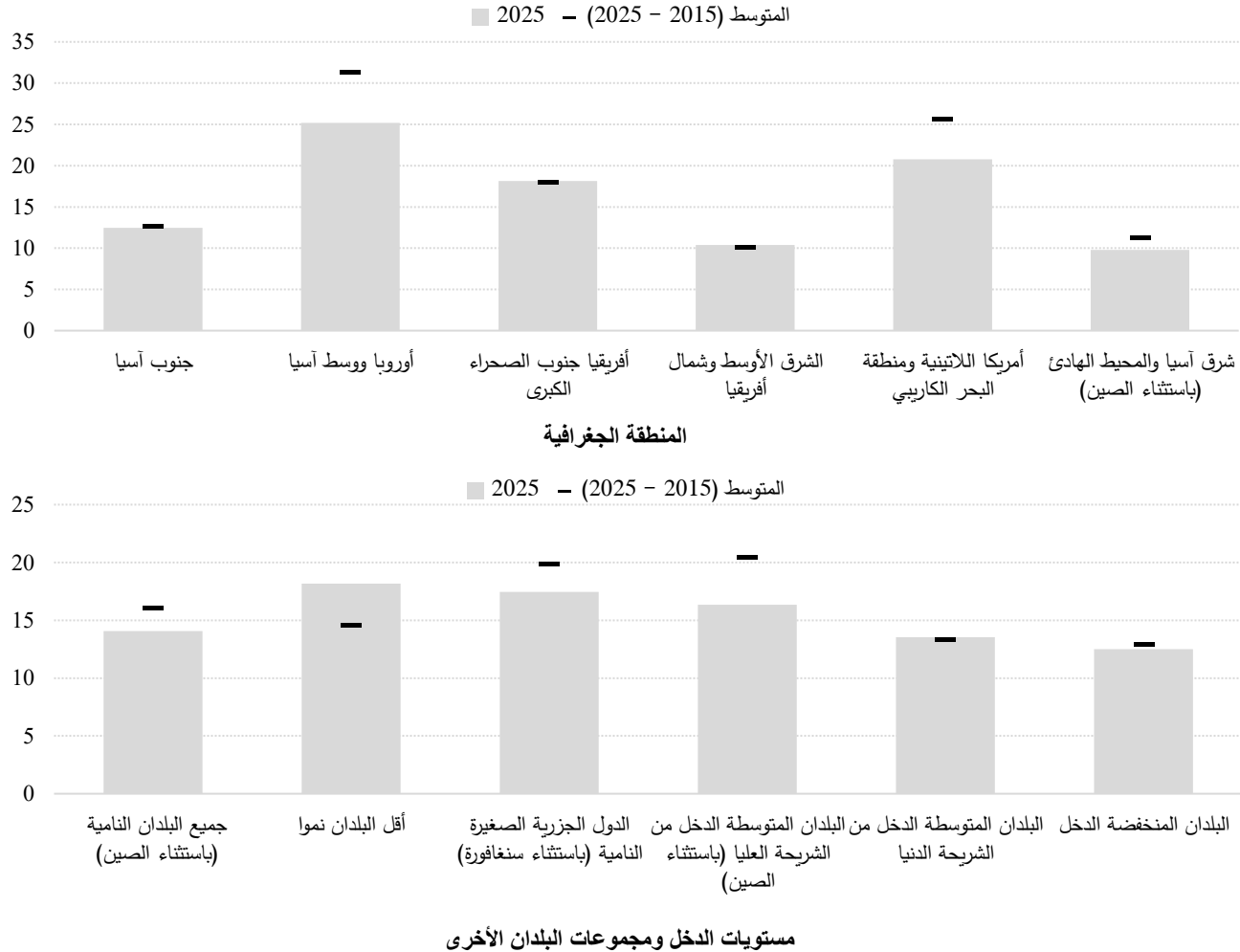
المصدر: أمانة الأونكتاد، استنادا إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

20 - وعلى النحو المبين في الشكل الخامس، تتباين التجارب التي تؤثر على القدرة على تحمّل الدين الخارجي في عام 2025 باختلاف المناطق وفئات الدخل. وفي حين أن خدمة الدين الخارجي كحصة من عائدات التصدير لجميع البلدان النامية (باستثناء الصين) كانت مشابهة جدا لمستويات عام 2015، فإنها انخفضت مقارنةً بالذروة التي سجلتها في عام 2020 (انظر المرفق، الشكل ألف-ثانيا). وبالمقارنة مع المتوسط المسجل في الفترة 2015-2025، شهدت بلدان أوروبا ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين) بعض التحسن في القدرة على تحمّل الدين الخارجي في عام 2025. كما سجل بعض التحسن في الدول الجزرية الصغيرة النامية (باستثناء سنغافورة) وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (باستثناء الصين). ومع ذلك، فإن معظم هذه المكاسب هامشية. وبالنسبة للمناطق ومجموعات البلدان المتبقية، فقد تواصلت الاتجاهات الطويلة الأجل أو زادت تفاقمًا - ولا سيما في حالة أقل البلدان نموا، التي تخصص حاليا 18,2 في المائة من عائدات التصدير لسداد ديونها للدائنين الخارجيين.

الشكل الخامس

خدمة الديون الخارجية كحصة من عائدات التصدير في البلدان النامية في عام 2025

(بالنسبة المئوية)



المصدر: أمانة الأونكتاد، استناداً إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

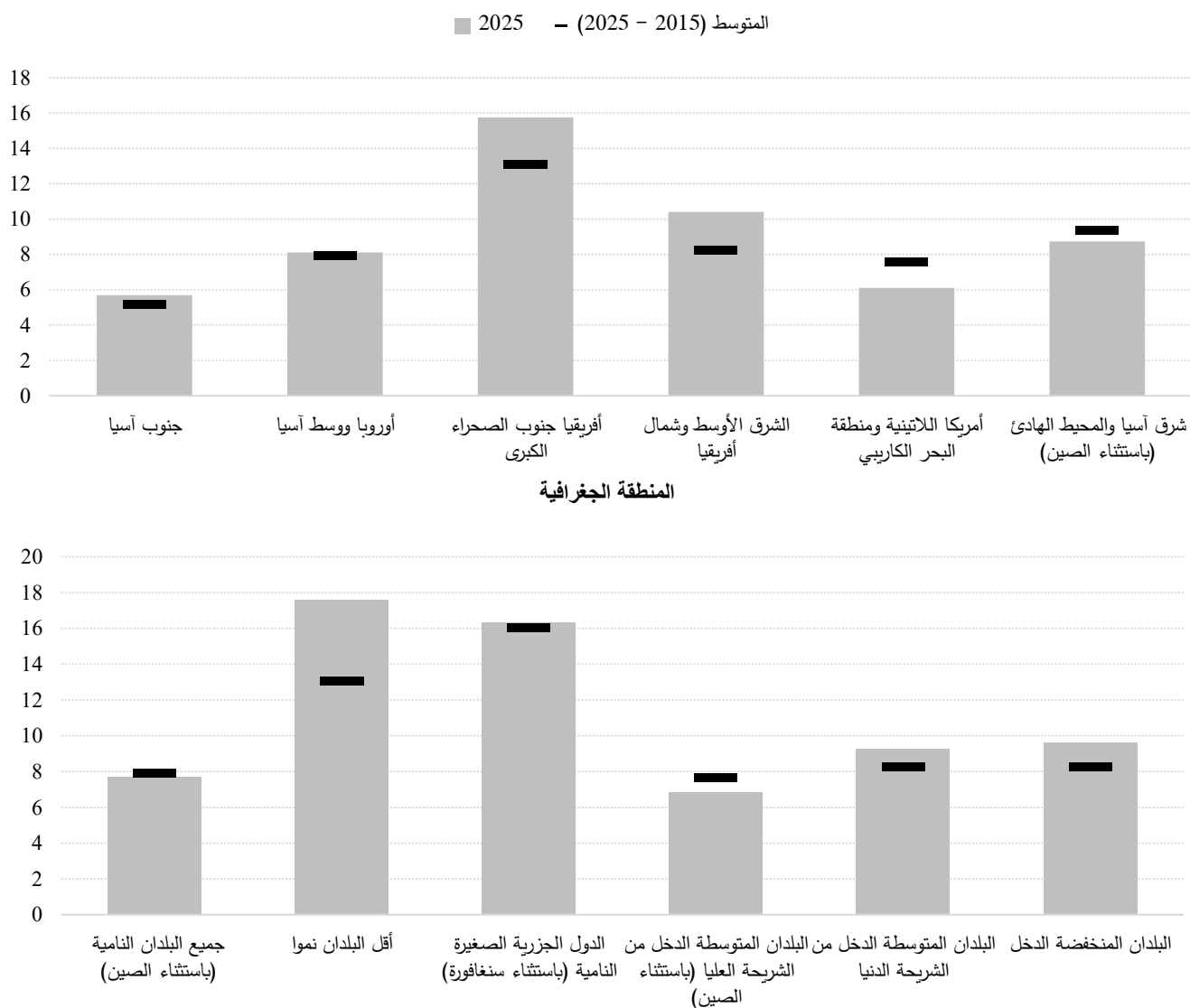
21 - كما تؤثر تكاليف خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً على الحيز المالي. فعلى النحو الموضح في الشكل السادس، شكلت تكاليف خدمة الديون الخارجية المتعلقة بالديون العامة والديون المضمونة حكومياً بالنسبة لجميع البلدان النامية، باستثناء الصين، 7,7 في المائة من الإيرادات الحكومية في عام 2025. ورغم أن هذه النسبة تمثل تحسناً مقارنة بالنسبة المرتفعة البالغة 10,1 في المائة التي سُجِّلت في عام 2020، فإنها ظلت باستمرار أعلى من النسبة البالغة 6 في المائة التي سُجِّلت في عام 2015 (انظر المرفق ألف-ثانياً). وقد كانت النسبة المئوية البالغة 15,7 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى بكثير من تلك المسجلة في جميع المناطق الأخرى، كما أنها تجاوزت ضعف النسبة المسجلة في جميع البلدان النامية باستثناء الصين. وهذا يضعف قدرة الحكومات في هذه المنطقة على توفير الخدمات العامة الأساسية وتمويل الاستثمارات ذات الصلة. وبالمثل، أنفقت أقل البلدان نمواً ما معدله

17,6 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية على تكاليف خدمة ديونها الخارجية، بينما أنفقت الدول الجزرية الصغيرة النامية 16,3 في المائة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن النسبة في جميع المناطق، فيما عدا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين)، وفي جميع فئات الدخل وغيرها من التصنيفات الجماعية، بخلاف البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (باستثناء الصين)، كانت أسوأ في عام 2025 مقارنة بالمتوسط الطويل الأجل - مما يشير إلى استمرار الضغط على قدراتها على تغطية النفقات غير المتعلقة بالفوائد، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

الشكل السادس

خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكوميا كحصة من الإيرادات الحكومية في البلدان النامية في عام 2025

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى مصادر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

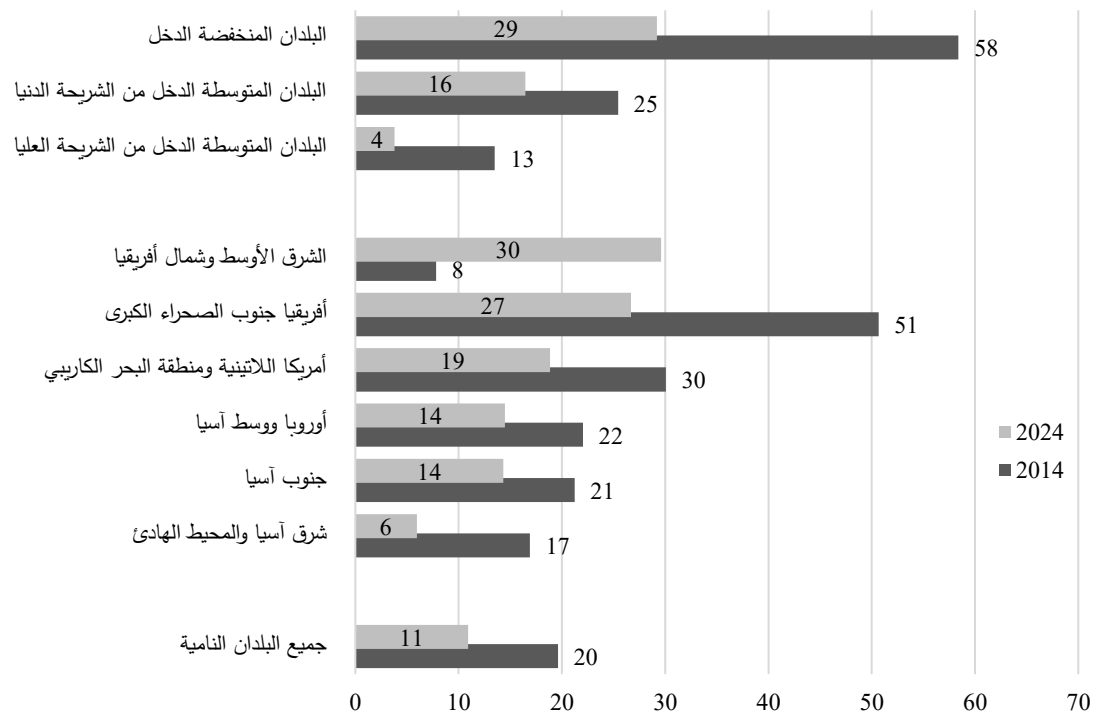
ثالثاً - تمويل أهداف التنمية المستدامة: ما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه التمويل المحلي؟

22 - بلغ مجموع التمويل الخارجي الوارد من غير المقيمين إلى البلدان النامية في عام 2024، والذي شمل تدفقات الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة وغيرها من الاستثمارات، بالإضافة إلى التحويلات من حكومات أخرى، 1,5 تريليون دولار، وتوزع بين أدوات حقوق الملكية (45 في المائة)، وأدوات الدين (52 في المائة)، والتحويلات من حكومات أخرى (3 في المائة)⁽¹⁴⁾. وفي عام 2014، بلغت قيمة تلك التدفقات أكثر من 1,8 تريليون دولار، وكان تكوينها من حيث الأدوات المالية مماثلاً.

23 - أسهمت التدفقات الواردة من الخارج إسهاماً أقل بكثير في تمويل إجمالي تكوين رأس المال في البلدان النامية في عام 2024 مما أسهمت به في عام 2014، إذ انخفضت مساهمتها من 20 في المائة إلى 11 في المائة. وكما يتضح من الشكل السابع، حدث هذا الانخفاض في جميع الفئات التي تنتمي إليها البلدان النامية من حيث الدخل وجميع المجموعات الإقليمية باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽¹⁵⁾. وبلغت التدفقات الواردة من الخارج إلى البلدان المتقدمة ما يعادل 38 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال فيها في عام 2024.

الشكل السابع

التدفقات المالية الواردة من غير المقيمين كحصة من إجمالي تكوين رأس المال، حسب الدخل والمجموعات الإقليمية (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(14) المرجع نفسه.

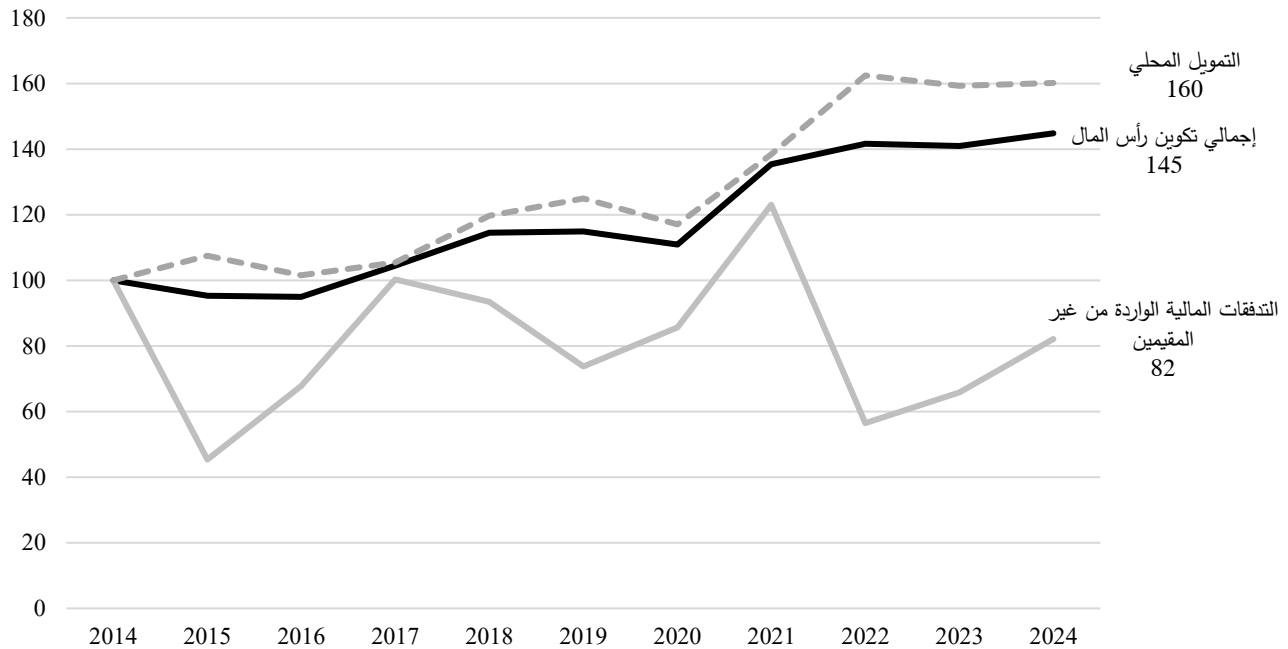
(15) ساهمت التدفقات الكبيرة الواردة إلى ثلاثة بلدان في المنطقة في عام 2024 في هذا الأداء الإجمالي.

24 - ورغم أنه يمكن النظر إلى انخفاض مساهمة التمويل الخارجي على أنه مؤشر على زيادة الاعتماد على الذات وتحسن القدرة على الصمود، فإن اقتران ذلك بانخفاض التدفقات الواردة من غير المقيمين وتعرثر التقدم في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة يسلط الضوء على الأثر السلبي لهذا الاتجاه على التنمية المستدامة. وفي الوقت الراهن، لا تَمُضي سوى 18 في المائة من الغايات في مسارها نحو التحقق، بينما تُحرز 17 في المائة منها تقدماً متوسطاً، وتُظهر 48 في المائة منها تقدماً غير كافٍ، في حين تراجعت 18 في المائة منها إلى ما دون مستويات خطوطها الأساسية لعام 2015⁽¹⁶⁾. وكما يوضح الشكل الثامن، في حين ازداد إجمالي تكوين رأس المال في البلدان النامية بنسبة 45 في المائة وارتفع التمويل المحلي بنسبة 60 في المائة في الفترة ما بين عامي 2014 و 2024، انخفضت التدفقات الخارجية الجديدة الواردة من غير المقيمين بنسبة 18 في المائة. ومن الجدير بالذكر أن كلا من التمويل المحلي وإجمالي تكوين رأس المال ظلّا مستقرين نسبياً منذ عام 2022.

الشكل الثامن

الاتجاهات النسبية في التمويل الخارجي والمحلي وإجمالي تكوين رأس المال في جميع البلدان النامية

(المؤشر: 2014 = 100)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

25 - ويتجلى كذلك انخفاض مساهمة التمويل الخارجي في إجمالي تكوين رأس المال في البلدان النامية في تمويل ديون الحكومات العامة، حيث شكلت أدوات الدين المحلية 81 في المائة من إجمالي ديون الحكومات العامة في عام 2024. وفي الفترة ما بين عامي 2014 و 2024، ارتفع الرصيد التراكمي للتمويل

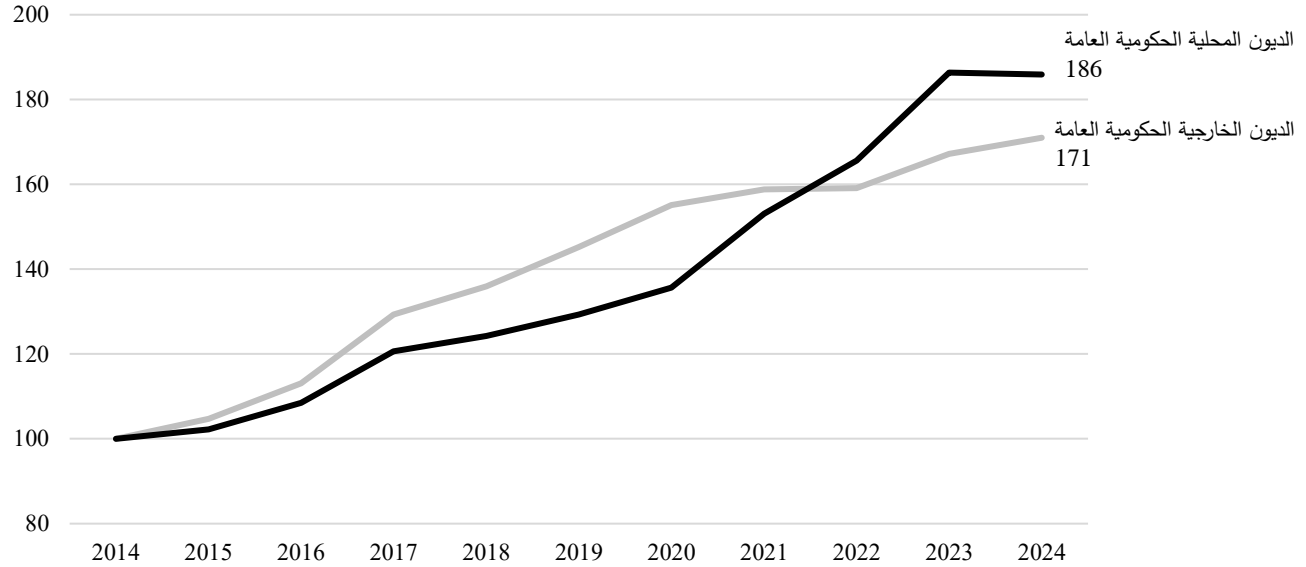
(16) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2025. (منشورات الأمم المتحدة، 2025).

عن طريق الدين المحلي بمقدار 86 في المائة، في حين ارتفع الرصيد التراكمي للتمويل الخارجي بمقدار 71 في المائة (الشكل التاسع). ومع ذلك، في الفترة ما بين عامي 2020 و 2024، كان نمو التمويل المحلي أسرع بكثير - إذ ارتفع بنسبة 37 في المائة، مقارنة بنسبة 10 في المائة فقط للتمويل من المصادر الخارجية.

الشكل التاسع

التغير النسبي في أرصدة الديون الخارجية والداخلية للحكومات العامة في البلدان النامية⁽¹⁷⁾

(المؤشر: 2014 = 100)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

26 - وجاء النمو في الديون المحلية للحكومات العامة في البلدان النامية، جزئيا، استجابة لارتفاع تكاليف الفوائد على الديون الخارجية (الشكل العاشر) الذي نتج عن استمرار تقلص فرص الحصول على التمويل الرسمي من المقرضين المتعددي الأطراف والثنائيين، وما صاحبه من زيادة مقابلة في الاعتماد على المقرضين من القطاع الخاص والتجاري وفي الفترة ما بين عامي 2014 و 2021، ارتفعت حصة الدائنين من القطاع الخاص في الديون العامة والديون المضمونة حكوميا في البلدان النامية من 56 في المائة إلى 62 في المائة.

27 - وباستثناء فترة الانفراج بين عامي 2019 و 2022، المرتبطة بمبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الديون⁽¹⁸⁾ واتجاه السياسات النقدية العالمية عموما نحو مزيد من التيسير، ارتفعت تكاليف الفوائد الخارجية بنسبة 69 في المائة وفي الفترة ما بين عامي 2014 و 2019، في حين لم ترتفع تكاليف الفوائد المحلية سوى بنسبة 16 في المائة. وفي الفترة ما بين عامي 2022 و 2024، ارتفعت تكاليف الفوائد

(17) الصين مستثناة من هذا التحليل. وفي عام 2024، شكلت ديون الحكومة العامة في الصين ما يزيد عن 55 في المائة من إجمالي

ديون الحكومات العامة في البلدان النامية، و 20 في المائة من إجمالي تكاليف الفوائد.

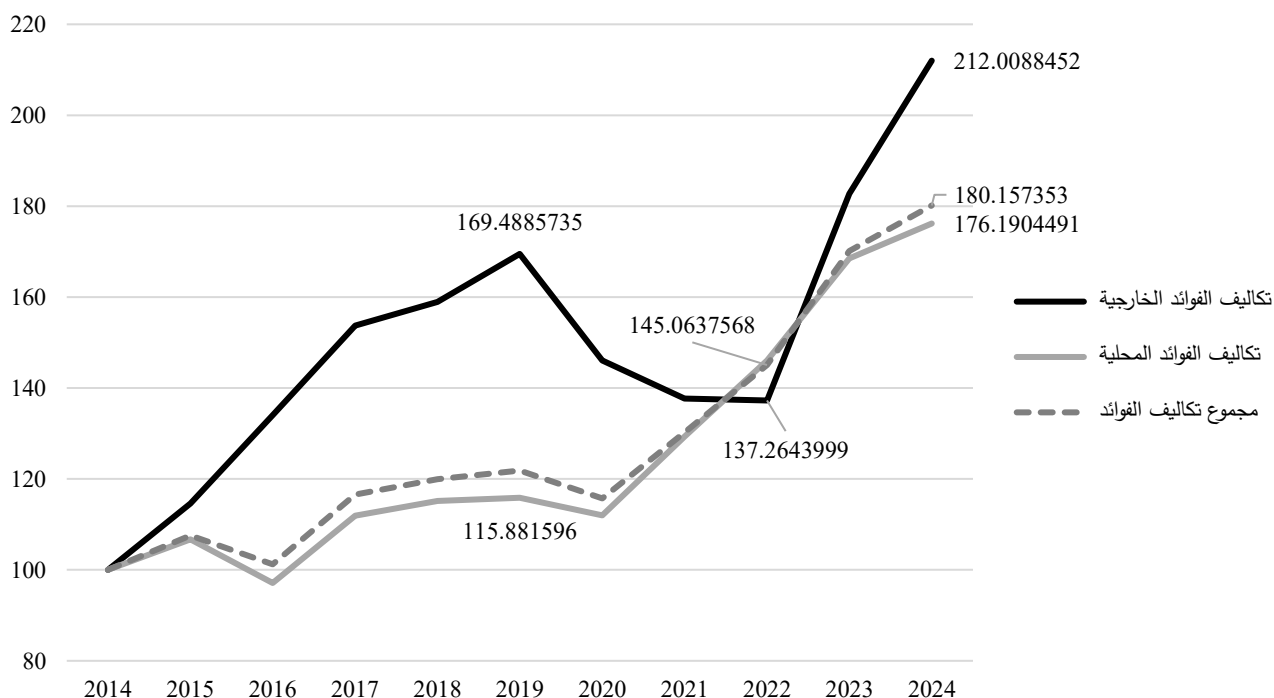
(18) برنامج مؤقت بقيادة مجموعة العشرين سمح لأفقر بلدان العالم بتأجيل مدفوعات خدمة الديون.

الخارجية بنسبة 54 في المائة، أي بوتيرة أسرع بمقدار مرتين ونصف من الارتفاع في تكاليف الفوائد المحلية الذي بلغ 21 في المائة.

الشكل العاشر

الاتجاهات النسبية في تكاليف الفوائد على ديون الحكومات العامة في البلدان النامية⁽¹⁹⁾

(المؤشر: 2014 = 100)



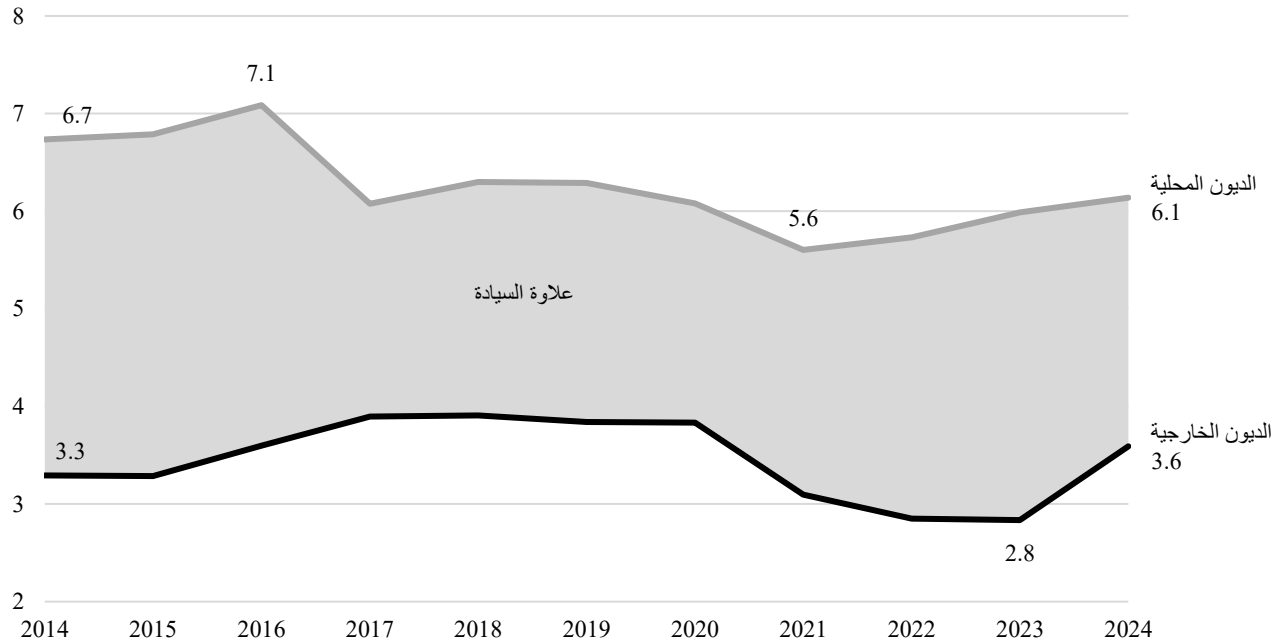
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

28 - وفي حين أن الاقتراض المحلي يمكن أن يحد من الضعف في مواجهة المخاطر الخارجية ويزيد من الاستقلالية في مجال السياسات، فإنه ينطوي على تكلفة (يُشار إليها أحيانا باسم علاوة السيادة). ففي الفترة ما بين عامي 2014 و 2024، بلغ متوسط هذه العلاوة — التي تتعكس في ارتفاع سعر الفائدة الفعلي المدفوع⁽²⁰⁾ على ديون الحكومات العامة الممولة محليا — 2,8 نقطة مئوية (الشكل الحادي عشر). وبعد أن تقلصت العلاوة من متوسط قدره 3,5 نقاط مئوية بين عامي 2014 و 2016 إلى 2,3 نقطة مئوية بين عامي 2017 و 2020، عادت إلى الارتفاع لتبلغ في المتوسط 2,8 نقطة مئوية بين عامي 2021 و 2024.

(19) باستثناء الصين.

(20) يُحسب سعر الفائدة الفعلي بقسمة الفائدة التي تدفعها مجموعة البلدان في سنة معينة على متوسط أرصدة ديون المجموعة في تلك السنة.

الشكل الحادي عشر
متوسط أسعار الفائدة السنوية المرجحة المقارنة للديون الخارجية والمحلية للحكومات العامة في البلدان النامية⁽²¹⁾
(النسبة المئوية سنوياً)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

29 - وتُظهر هذه العلاوة أيضاً بوضوح لدى مختلف مجموعات البلدان النامية (الشكل الثاني عشر). فعلى الصعيد الإقليمي، كان الفارق أكثر وضوحاً في جنوب آسيا، حيث كانت أسعار الفائدة على الديون المحلية للحكومات العامة - في المتوسط - أعلى بـ 5,6 نقاط مئوية من الأسعار المماثلة على الديون الخارجية بين عامي 2014 و 2024، وكذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2,8 نقطة مئوية). كما ارتفعت العلاوات في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (4,4 نقاط مئوية)، وأقل البلدان نمواً (2,6 نقطة مئوية).

(21) باستثناء الصين.

الشكل الثاني عشر

تكلفة خدمة الديون الخارجية والداخلية للحكومات العامة في مختلف مجموعات البلدان النامية

(النسبة المئوية سنوياً)



متوسط سعر الفائدة المرجح: من عام 2014 إلى عام 2024 (النسبة المئوية سنوياً)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

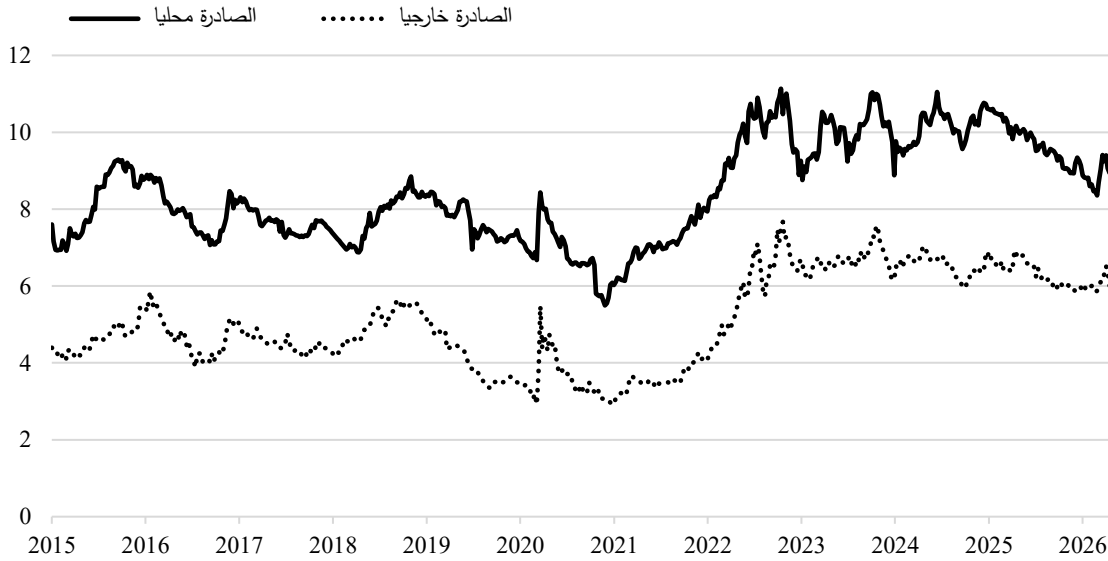
30 - كما أن مقارنة السندات السيادية الصادرة في الخارج بالعملة الأجنبية بتلك الصادرة محلياً بالعملة المحلية تسلط الضوء أيضاً على الفارق في العلاوة (الشكل الثالث عشر). فقد بلغ متوسط الفارق في العائد - الذي يعكس الفرق في تكاليف الاقتراض - حوالي 3,2 نقاط مئوية بين عام 2015 ونيسان/أبريل 2026. ورغم أن هذه الفجوة ظلت مستقرة نسبياً على مر الزمن، فإنها كانت تميل إلى الاتساع خلال فترات الضغوط، مثل دورة تشديد السياسات النقدية العالمية التي بدأت في عام 2022. وعند بلوغ تلك الفجوة ذروتها، كانت البلدان النامية المشمولة في التحليل تدفع لإصدار السندات محلياً أكثر من ضعف ما كانت تدفعه لإصدار السندات على الصعيد الدولي. ورغم أن هذه الفجوة قد تقلصت لاحقاً، جزئياً نتيجة تزايد طلب المستثمرين الدوليين على السندات بالعملة المحلية، فإن متوسط الفارق ظل مرتفعاً عند 2,8 نقطة مئوية في أوائل عام 2026.

31 - وبالإضافة إلى ارتفاع التكاليف، تتسم السندات بالعملة المحلية والصادرة محلياً عادةً بآجال استحقاق أقصر، مما يخلق مخاطر تتعلق بإعادة التمويل ويُقوّض الإنفاق الإنمائي الطويل الأجل.

الشكل الثالث عشر

مقارنة متوسط عائدات السندات السيادية الصادرة محليا وخارجيا في البلدان النامية

(النسبة المئوية سنويا)



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى البيانات المستمدة من قاعدة بيانات مجموعة بورصة لندن (London Stock Exchange Group) Datastream (LSEG).

ملاحظة: تشمل العينة 20 بلدا ناميا تتوفر عنها بيانات. وتُحسب العائدات على المستوى القطري باعتبارها متوسطات مرجحة بالقيمة السوقية للسندات المتداولة. وتُستثنى من ذلك السندات التي يحل أجل استحقاقها خلال سنة واحدة. ولا تشمل السندات الصادرة خارجيا إلا السندات الصادرة بالدولار واليورو والين.

32 - وفي حين أن لتمويل العجز المالي من المصادر المحلية فوائد (من بينها تقليل التعرض للتقلبات السلبية في أسعار الصرف وتداول مدفوعات الفوائد داخل الاقتصاد المحلي)، فإن عدم قدرة الأصول البشرية والمادية التي يساعد الاقتراض المحلي الأعلى تكلفة في تمويلها على تحقيق نمو اقتصادي وإيرادات مالية إضافية بالقدر الكافي لخدمة الدين يُقوّض القدرة على تحمّل الدين في القطاع العام ويزيد من الهشاشة المحلية.

33 - ويمكن أن يؤدي تزايد الاعتماد على التمويل المحلي أيضا إلى نشوء مخاطر التركيز. فإذا أصبحت الأوراق المالية الحكومية الأداة الاستثمارية السائدة بالنسبة لصناديق المعاشات التقاعدية والمصارف المحلية، فإن الدولة تصبح فعليا الحافظة الاستثمارية. وعندما يحقق الوسطاء الماليون عائدات كافية من استثماراتهم في الأوراق المالية الحكومية، تنخفض رغبتهم في تمويل الاستثمارات الخاصة ذات المخاطر الأعلى، مما يؤدي فعليا إلى تقليص توافر الائتمان للقطاع الخاص. علاوة على ذلك، إذا أصبحت المصارف المحلية الجهة الحائزة الرئيسية للديون الحكومية، فقد تنشأ مواطن ضعف جديدة بحيث يمكن أن تؤدي الضائقة التي يتعرض لها القطاع المصرفي المحلي إلى ضائقة في الدين السيادي، والعكس بالعكس.

رابعاً - المبادرات الأخيرة المتعلقة بالديون السيادية

34 - منذ اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في تموز/يوليه 2025، أي التزام إشبيلية، ظهرت عدة مبادرات دولية تهدف إلى معالجة التحديات المتعلقة بالديون السيادية. وتعكس هذه الوثيقة الختامية الإدراك المتنامي لدى الدول الأعضاء لتزايد حجم وتعقيد مواطن الضعف المتعلقة بالديون السيادية، نتيجة تداخل الصدمات العالمية وتشديد الأوضاع المالية وأوجه القصور الهيكلية في الهيكل المالي الدولي. وهي تسلط الضوء على ضرورة تعزيز الطابع الشامل لعمليات معالجة الديون وإسماع صوت المقترضين، وتحسين فعالية آليات إعادة هيكلة الديون والوقاية من الأزمات، وتقوية التنسيق بين الدائنين. وترد أدناه مناقشة لبعض الإنجازات البارزة التي تحققت في مجال التنفيذ.

35 - إطلاق "منصة المقترضين"⁽²²⁾ في نيسان/أبريل 2026 بهدف تعزيز دور وقدرات البلدان المقترضة ضمن الهيكل الدولي للديون⁽²³⁾. وقد تمت الدعوة إلى هذه المبادرة في الفقرة 48 (ط) من التزام إشبيلية⁽²⁴⁾، ومضت قُدماً من خلال عملية تقودها الدول الأعضاء بدعم من الأونكتاد. وتهدف هذه المنصة إلى أن تكون منتدى دائماً للبلدان المقترضة لتبادل الخبرات، وتنسيق الاستجابات للتحديات المتعلقة بالديون، وتحسين مشاركتها في الحوكمة العالمية للديون. ومن المتوقع إنشاء المنصة رسمياً في تشرين الأول/أكتوبر 2026. وقد حظيت العملية التحضيرية بالدعم من خلال مشاورات جرت بين الدول الأعضاء، ومن خلال فريق عامل مخصص بقيادة مصر (الرئيس) وباكستان (نائب الرئيس)، ويضم عضوين من كل منطقة نامية.

36 - ويهدف الفريق العامل المقرر تشكيله قريباً والمعني بالمبادئ التوجيهية بشأن الاقتراض والإقراض السياديين المسؤولين إلى توطيد أطر الحوكمة وأفضل الممارسات. ويضم الفريق العامل خبراء وممارسين في المجالات القانونية والاقتصادية والمالية لدعم وضع المبادئ والأطر التي تهدف إلى تحسين الشفافية والمساءلة والاستدامة في عمليات الاقتراض والإقراض السيادية. ويتولى المكتب التنفيذي للأمين العام تنسيق هذه المبادرة، بينما يتولى الأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مهام الأمانة العامة لها.

37 - بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق المركز العالمي المعني بعمليات مبادلة الديون ببرامج التنمية⁽²⁵⁾، الذي أنشأته إسبانيا بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين، خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ويهدف ذلك إلى الاستفادة من عمليات مبادلة الديون ببرامج التنمية لمساعدة البلدان على تجاوز القيود المفروضة على السيولة مع المضي قُدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تخفيف عبء الديون وتحقيق الوفورات في خدمة الديون خلال فترات الضغوط المالية، ومن خلال إعادة توجيه الموارد نحو قطاعات مثل التعليم والصحة وحفظ الطبيعة والتغذية. ويُستضاف المركز في برنامج مرفق إدارة الديون التابع للبنك الدولي، ويهدف إلى تشجيع تبادل المعارف وتوفير الأدوات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات بشأن استخدام عمليات مبادلة الديون ببرامج التنمية.

(22) انظر <https://unctad.org/topic/debt-and-finance/borrowers-platform>

(23) انظر <https://unctad.org/topic/debt-and-finance/borrowers-platform>

(24) قرار الجمعية العامة 323/79، المرفق.

(25) انظر <https://www.worldbank.org/en/programs/debt-for-development-swap-knowledge-hub>

38 - ومن المبادرات الأخرى منتدى إشبيلية بشأن الديون الذي تقوده إسبانيا، والذي يهدف إلى توفير منتدى شامل للحوار والعمل بين المقترضين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل التوصل إلى حلول مستدامة لمشكلة الديون ودعم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالديون التي تم الاتفاق عليها في التزام إشبيلية⁽²⁶⁾.

39 - ويُظهر التقرير المرحلي السادس للرؤساء المشاركين عن اجتماع المائدة المستديرة العالمي بشأن الديون السيادية⁽²⁷⁾ إحراز تقدم محدود في زيادة قابلية التنبؤ بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وفعاليتها ضمن الإطار المشترك لمجموعة العشرين. كما لوحظ إحراز بعض التقدم في تنفيذ النهج الثلاثي الركائز الذي اقترحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

40 - وفي مجال التنسيق بين الدائنين، طرح "تحالف لندن المعني بالديون السيادية المستدامة"، الذي تدعمه المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية⁽²⁸⁾، أداتين من أدوات القطاع الخاص لتسريع وتيرة تسوية مشاكل الديون وخفض تكلفة الأزمات. وتشمل هاتان الأداتان ما يلي:

- مقترح بند وقف مؤقت وورقة شروط⁽²⁹⁾، بهدف توفير دعم مؤقت للسيولة في حالة حدوث صدمات. والهدف من ذلك هو السماح للبلدان المتضررة من الصدمات الكبرى بتأجيل مدفوعات خدمة الديون مؤقتاً بطريقة واضحة ومحددة زمنياً. ويمكن لهذا النهج الذي يركز على السيولة أن يُحسِّن السيولة السيادية، ويحد من مخاطر العدوى، ويخفض تكلفة رأس المال بمرور الوقت، ويسهم في تسوية الديون بطريقة أكثر تنظيماً عند الحاجة.
- دليل تنفيذي لإعادة هيكلة القروض السيادية للقطاع الخاص⁽³⁰⁾، يوفر إطاراً طوعياً وعملياً لتنظيم المشاركة وتبسيط المناقشات المتعلقة بإعادة الهيكلة. ويهدف ذلك إلى الحد من التأخيرات وحالة عدم اليقين في المفاوضات، والحد من التكاليف الاقتصادية المرتبطة باستمرار حالة المديونية الحرجة لفترة مطولة.

خامساً - التوصيات السياسية

41 - لا يزال التمويل الخارجي يتسم بالتقلب الشديد، وعدم كفايته، وارتفاع تكلفته، بحيث لا يمكنه دعم الخطط الإنمائية الحالية للبلدان النامية. ولسد الفجوة السنوية في تمويل أهداف التنمية المستدامة، تشير

(26) انظر <https://unctad.org/news/sevilla-forum-debt-launched-unctad16-tackle-entrenched-debt-crisis-developing-countries>.

(27) انظر <https://www.imf.org/-/media/files/about/faq/gedr/041526-6th-gedr-cochairs-progress-report.pdf>.

(28) انظر <https://questions-statements.parliament.uk/written-statements/detail/2025-06-23/hews728>.

(29) يمكن الاطلاع على ورقة الشروط عبر الرابط التالي: [https://cdn.prod.website-files.com/6304b688a389d80520fb16c4/69e0c1d371011096e22cf554_1_London%20Coalition%20Pause%20Clause%20Term%20Sheet%20-%20Amended%20Version%203.0%20\(April%2010%202026\)%20202.pdf](https://cdn.prod.website-files.com/6304b688a389d80520fb16c4/69e0c1d371011096e22cf554_1_London%20Coalition%20Pause%20Clause%20Term%20Sheet%20-%20Amended%20Version%203.0%20(April%2010%202026)%20202.pdf) التي يتكرر طرحها عبر الرابط التالي: [https://cdn.prod.website-files.com/6304b688a389d80520fb16c4/69df75b4fe7693d144c5795d_1_London%20Coalition%20Pause%20Clause%20Term%20Sheet%20-%20Amended%20Version%203.0%20\(April%2010%202026\)%20202.pdf](https://cdn.prod.website-files.com/6304b688a389d80520fb16c4/69df75b4fe7693d144c5795d_1_London%20Coalition%20Pause%20Clause%20Term%20Sheet%20-%20Amended%20Version%203.0%20(April%2010%202026)%20202.pdf).

(30) انظر [https://cdn.prod.website-files.com/6304b688a389d80520fb16c4/69df75b4fe7693d144c5795d_1_London%20Coalition%20Pause%20Clause%20Term%20Sheet%20-%20Amended%20Version%203.0%20\(April%2010%202026\)%20202.pdf](https://cdn.prod.website-files.com/6304b688a389d80520fb16c4/69df75b4fe7693d144c5795d_1_London%20Coalition%20Pause%20Clause%20Term%20Sheet%20-%20Amended%20Version%203.0%20(April%2010%202026)%20202.pdf).

تقديرات أمانة الأونكتاد إلى أن مصادر التمويل الخارجية والمحلية على حد سواء ستحتاج إلى زيادة بنحو الثلث مقارنة بمستوياتها في الفترة 2025/2024. وسيكون للديون - الخارجية والداخلية على حد سواء - دور حاسم في تعبئة تمويل إضافي من أجل التنمية. ومع ذلك، من الضروري أن تظل هذه العملية مستدامة وألا تصبح هي نفسها عائقاً أمام التنمية. ولضمان أن تصبح الديون الخارجية حافزاً للتنمية، لا يتعين أن يزداد حجم التمويل عن طريق الديون فحسب، بل يجب أيضاً أن يصبح أقل تكلفة وأقل تقلباً. ويُقترح اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف للتصدي لهذه التحديات. وفي حين أن السياسات الوطنية تقع إلى حد كبير ضمن نطاق سيطرة الدول، فإن التدابير المتعددة الأطراف تتطلب عملاً منسقاً لإعادة تشكيل الهيكل المالي العالمي.

42 - وعلى الصعيد الوطني، لا يزال تعزيز أطر الاقتصاد الكلي وجودة المؤسسات أمراً أساسياً لتحسين القدرة على تحمّل الديون والحد من الضعف في مواجهة الصدمات الخارجية. وتسهم الأطر المالية السليمة، والمؤسسات الفعالة، وهوامش الأمان المالي، والتنوع الاقتصادي في خفض علاوات المخاطر، وتحسين ثقة المستثمرين، وزيادة فرص الحصول على رأس المال المستقر الطويل الأجل. ويمكن للمصارف الإنمائية العامة الوطنية أن تؤدي دوراً مهماً في هذا الصدد، ولا سيما في ظل تزايد استخدام المنصات القطرية والنهج القائم على النظم من جانب المصارف والجهات المقرضة الدولية.

43 - كما أن تحسين تكوين حافظات الديون السيادية أمر بالغ الأهمية للحد من مواطن الضعف المالي. ويمكن للاعتماد المفرط على الديون المقومة بالعملة الأجنبية، والاقتراض القصير الأجل، والمستثمرين غير المقيمين أن يعرّض البلدان لتقلبات أسعار الصرف، وضغوط إعادة التمويل، وتدفقات رؤوس الأموال المفاجئة إلى الخارج. ويمكن للتدابير الرامية إلى تمديد آجال استحقاق الديون، وتوسيع نطاق التمويل بالعملة المحلية، وتنويع قاعدة المستثمرين أن تعزز القدرة على الصمود وتُحسّن شروط التمويل، لكن ينبغي لصانعي السياسات أن يوازنوا بين هذه الأهداف والتكاليف التي قد تكون أعلى، فضلاً عن مخاطر التركيز المرتبطة بالاقتراض الطويل الأجل والاقتراض بالعملة المحلية. ويمكن لتعميق أسواق رأس المال المحلية أن يساعد على خفض هذه التكاليف، وإن كان تزايد الاعتماد على المؤسسات المالية المحلية قد ينشئ مخاطر ناجمة عن الترابط بين الجهات الفاعلة المحلية في القطاعين العام والخاص وقد يؤدي إلى إزاحة الاستثمارات الموجهة للقطاع الخاص.

44 - ويمكن أن يسهم تعزيز القدرة على إدارة الديون، فضلاً عن الشفافية والتواصل في إدارة الديون العامة، في مواصلة تحسين القدرة على تحمّل الديون ودعم الثقة في الأسواق. وتسهم النظم المعززة لتسجيل الديون، وإحصاءات الديون الموثوقة والمتاحة في الوقت المناسب، والتواصل المنتظم مع المستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني، في إجراء تقييمات أدق للمخاطر والحد من أوجه عدم التناظر في المعلومات، مما يمكن أن يجتذب تمويلاً أكثر استقراراً وأيسر تكلفة.

45 - كما أن بناء القدرات المؤسسية والتقنية في مجال إصدار الديون وعمليات السوق أمر مهم أيضاً للحد من تكاليف الاقتراض والتخفيف من مخاطر إعادة التمويل. ويمكن أن يتيح تحسين رصد أوضاع السوق وطلبات المستثمرين واتجاهات السيولة العالمية للجهات المصدرة السيادية تحديد فرص الإصدار المواتية والقيام بعمليات إدارة الالتزامات بشكل أكثر فعالية. كما أن تقوية التواصل مع الدائنين والمستشارين الماليين قد يسهم أيضاً في تحسين نتائج التسعير في أسواق الديون الأولية.

46 - وتتيح أدوات التمويل الابتكاري، مثل عمليات مبادلة الديون ببرامج التنمية، والسندات المقرونة بالاستدامة، والسندات الخضراء والزرقاء، فرصاً إضافية لتعبئة التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين⁽³¹⁾. ومع ذلك، فإن فعالية هذه الأدوات في خفض تكاليف التمويل كانت تعتمد في كثير من الأحيان على آليات الدعم الخارجية، بما في ذلك الضمانات وغيرها من أشكال تحسين شروط الائتمان والمساعدة التقنية التي تقدمها المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات الدائنة الثنائية. ويمثل ذلك استخداماً بديلاً لقاعدة رأس مال هذه المؤسسات والجهات، وقد يحد من قدرتها على توسيع نطاق الإقراض بشروط ميسرة.

47 - وعلى الصعيد الدولي، تواصل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية الاضطلاع بدور حيوي في توفير تمويل مستقر وموجه نحو التنمية. وتوسيع نطاق الحصول على التمويل بشروط ميسرة، وعلى المنح، والضمانات، والقروض بالعملة المحلية أمر ضروري للتخفيف من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وللمحد من ضغوط التمويل المسايرة للدورات الاقتصادية. ومن الضروري تقوية القدرات المالية لهذه المؤسسات من خلال زيادة رأس المال، وتجديد موارد مرافق الإقراض الميسر، وإجراء إصلاحات في أطر كفاية رأس المال، وذلك لتمكين هذه المؤسسات من توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه.

48 - ولا تزال برامج المساعدة التقنية الدولية تكتسي أهمية كبيرة في توطيد قدرات البلدان النامية في مجال إدارة الديون. وتساهم مبادرات من قبيل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأمم المتحدة في تحسين ممارسات تسجيل الديون ورصدها وتحسين الشفافية وإدارة المخاطر، مما يساعد بدوره على تعزيز الجدارة الائتمانية وتحقيق نتائج أكثر استدامة في مجال التمويل.

49 - ومن شأن زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك "منصة المقترضين" التي أطلقت مؤخراً، أن يُيسّر بشكل أكبر التعلم من الأقران وتبادل المعارف، فضلاً عن تقوية المشاركة الجماعية في إطار الهيكل المالي الدولي.

50 - وينبغي زيادة توسيع نطاق توجيه حقوق السحب الخاصة من خلال الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستثماري للقدرة على الصمود والاستدامة، وذلك لتوفير قدر أكبر من التمويل الطويل الأجل والميسور التكلفة للبلدان النامية⁽³²⁾. ويقتضي ذلك زيادة التعهدات من جانب البلدان التي تمتلك احتياطات قوية. وعلاوة على ذلك، وفي حين يمثل الصندوق الاستثماري للقدرة على الصمود والاستدامة مصدراً إضافياً للتمويل الطويل الأجل، لا تزال هناك تحديات رئيسية في ضمان الإنصاف في إمكانية الحصول على التمويل، وزيادة حجم المدفوعات، ومواءمة التمويل مع احتياجات البلدان. وينبغي للاستعراض الشامل الذي يجريه صندوق النقد الدولي للصندوق الاستثماري للقدرة على الصمود والاستدامة أن ينظر في إمكانية إجراء إصلاحات لتحسين فرص الحصول على التمويل وفعاليتها، بما في ذلك زيادة المرونة في شروط الحصول على التمويل، وتوسيع نطاق معايير الأهلية، واستحداث طرائق تمويل جديدة.

51 - بالإضافة إلى ذلك، لا يزال توسيع نطاق التمويل الدولي المخصص للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أمراً ضرورياً للحد من التأثيرات المتزايدة للمخاطر المرتبطة بالمناخ على تكاليف الاقتراض السيادي وآفاق التنمية. كما أن تقوية شبكة الأمان المالي العالمية، بما في ذلك من خلال مرافق السيولة

(31) UNCTAD/GDS/2026/2.

(32) Report of the United Nations Secretary-General's Expert Group on Debt, "Confronting the debt crisis: 11 actions to unlock sustainable financing", June 2025.

التابعة لصندوق النقد الدولي، والترتيبات المالية الإقليمية، وخطوط المبادلة بين المصارف المركزية، يمكن أن تساعد البلدان أيضا على مواجهة ضغوط السيولة المؤقتة والحد من تقلبات التمويل.

52 - وأخيرا، فإن عكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين آليات إعادة هيكلة الديون الدولية، مثل الإطار المشترك لمجموعة العشرين، والمضي قدما في تنفيذ النهج الثلاثي الركائز، أمور بالغة الأهمية لتعزيز القدرة على الصمود المالي العالمي. ومن شأن زيادة قابلية التنبؤ بعمليات إعادة هيكلة الديون وتحسين توقيتها وشموليتها، إلى جانب التوسع في اعتماد بنود تعليق خدمة الديون خلال فترات الصدمات الخارجية أو الكوارث الطبيعية، التقليل من مخاطر التخلف عن السداد، ودعم الانتعاش الاقتصادي، وتحسين فرص الحصول على التمويل المستدام على المدى الطويل.

المرفق الأول

الديون الخارجية للبلدان النامية⁽¹⁾

الجدول 1 من المرفق

جميع البلدان النامية

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ⁽¹⁾					
2025 ^(ب)	2024	2023	2022	2015-2025 (بالنسبة المئوية)	
12 357,1	11 849,3	11 493,4	11 320,0	5,1	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
8 659,9	8 223,5	8 014,9	7 943,1	4,9	الديون الخارجية الطويلة الأجل
50,9	50,5	50,7	50,5		حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
49,1	49,5	49,3	49,5		حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
3 274,3	3 219,7	3 060,1	2 956,5	4,9	الديون الخارجية القصيرة الأجل
1 556,9	1 627,8	1 757,7	1 559,0	6,1	مجموع خدمة الديون الخارجية
450,7	457,6	427,6	392,7	6,9	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة					
2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
12,0	13,6	15,5	13,2	13,8	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
4,7	4,8	4,7	4,5	4,4	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

//المصدر: حسابات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) أرقام عام 2025 هي تقديرات صادرة عن أمانة الأونكتاد.

(ب) معدل النمو المتوسط هو معدل النمو السنوي المركب للمؤشر الإجمالي المعني.

(ج) يشمل مجموع أرصدة الديون الخارجية الديون الخارجية الطويلة الأجل، والديون الخارجية القصيرة الأجل، واستعمال الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي.

(د) جرى تعديل سلاسل البيانات المستخدمة في حساب النسب وفقاً لتوافر البيانات.

(هـ) تشمل الصادرات صادرات السلع والخدمات.

(1) تتبع جميع مجموعات البلدان تصنيف الأونكتاد للاقتصادات النامية وتصنيف البنك الدولي لمستويات الدخل.

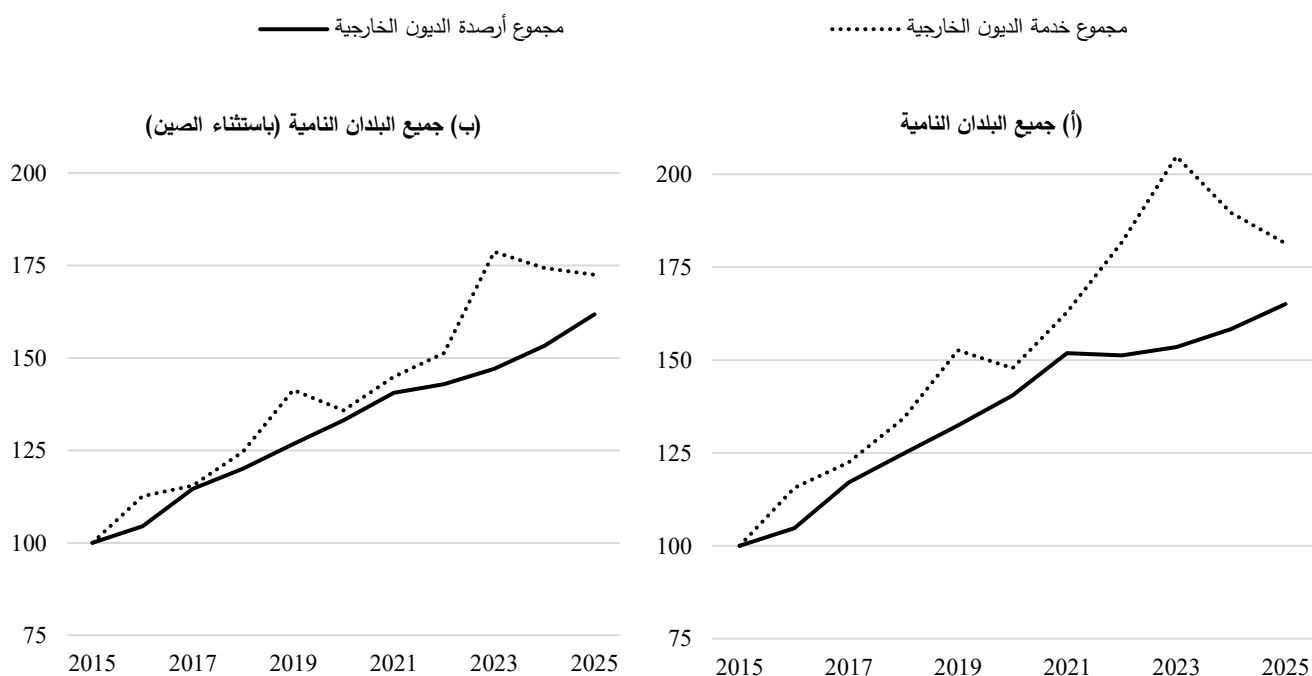
الجدول 2 من المرفق
جميع البلدان النامية، باستثناء الصين

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)					
2025 ^(ب)	2024	2023	2022		
9 954,9	9 429,5	9 045,8	8 789,5	4,9	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
7 573,1	7 156,7	6 903,3	6 725,9	4,6	الديون الخارجية الطويلة الأجل
51,5	50,9	51,8	51,6		حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
48,5	49,1	48,2	48,4		حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
2 000,0	1 913,8	1 772,7	1 691,4	5,2	الديون الخارجية القصيرة الأجل
1 261,6	1 275,3	1 307,2	1 106,8	5,6	مجموع خدمة الديون الخارجية
365,6	378,4	308,8	296,4	6,5	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
					مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)
14,1	15,6	16,7	13,7	15,8	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
7,7	8,3	7,2	7,4	7,9	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

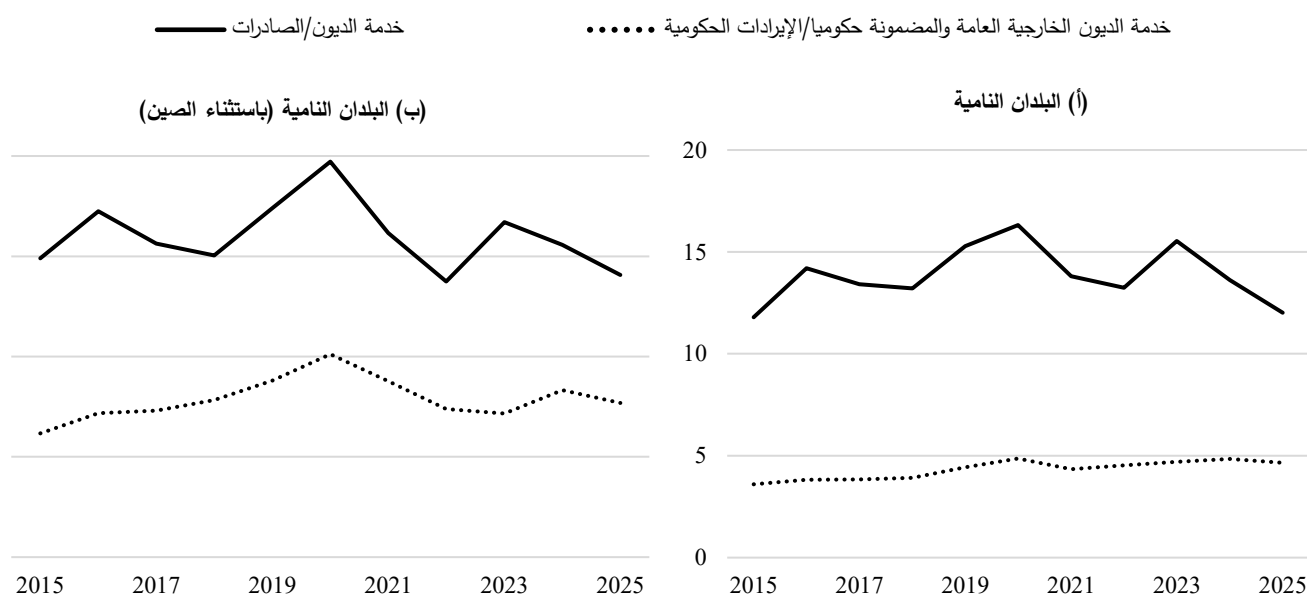
الشكل الأول من المرفق

الاتجاهات النسبية في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون (المؤشر: 2015 = 100)



الشكل الثاني من المرفق

الاتجاهات في القدرة على تحمّل الدين الخارجي (النسبة المئوية سنوياً)



الجدول 3 من المرفق

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2025-2015 (بالنسبة المئوية)	2025 ^(ب)	2024	2023	2022	2025-2015 (بالنسبة المئوية)
6,4	977,7	915,0	884,7	863,8	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
6,3	768,7	714,6	693,3	673,5	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	74,6	74,7	73,9	73,0	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	25,4	25,3	26,1	27,0	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
4,4	132,1	128,0	119,1	120,9	الديون الخارجية القصيرة الأجل
6,2	104,1	94,6	87,9	90,1	مجموع خدمة الديون الخارجية
7,0	60,9	50,4	47,6	46,4	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2025-2015					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
18,0	18,2	18,3	17,8	17,0	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
13,2	15,7	14,5	13,9	12,7	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الجدول 4 من المرفق
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
2,9	2 625,2	2 710,1	2 700,5	2 839,6	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
2,6	2 120,2	2 183,6	2 184,6	2 288,6	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	51,5	51,9	51,9	52,3	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	48,5	48,1	48,1	47,7	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
2,4	378,0	404,3	397,1	425,5	الديون الخارجية القصيرة الأجل
3,8	339,9	458,2	376,7	385,8	مجموع خدمة الديون الخارجية
3,1	91,1	106,2	134,2	115,6	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
25,2	20,5	27,5	21,6	20,8	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
7,4	5,6	5,9	7,3	6,1	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

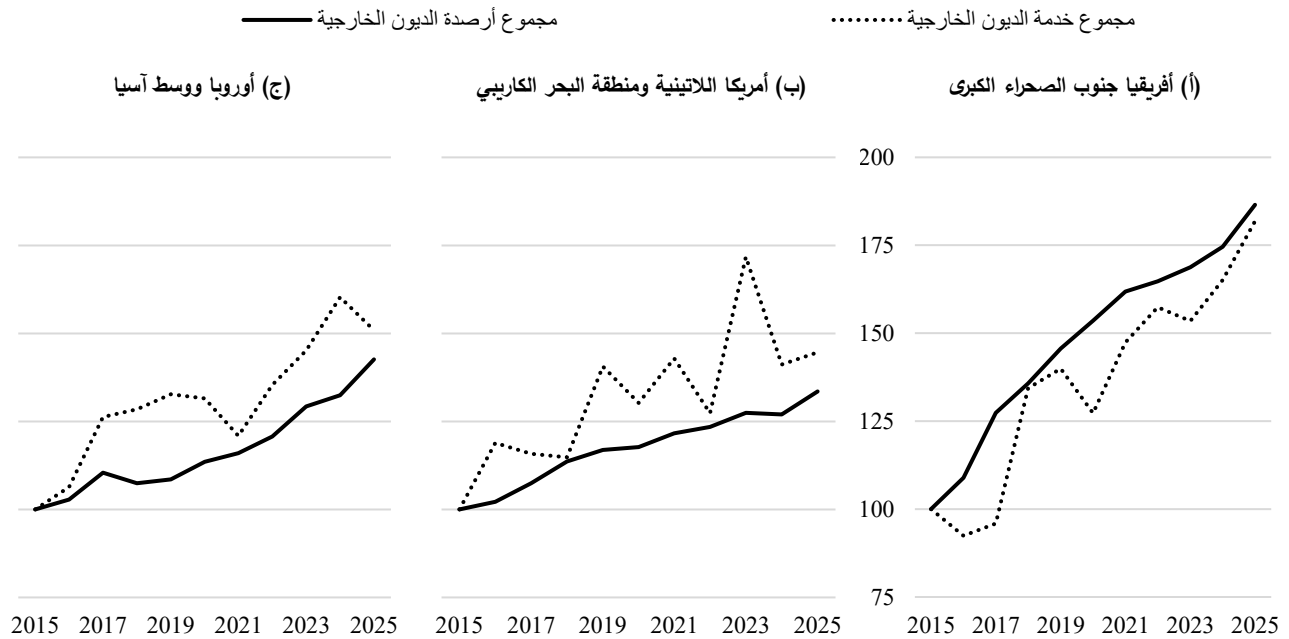
الجدول 5 من المرفق
أوروبا ووسط آسيا

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
3,6	754,9	808,5	828,5	891,9	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
2,9	560,4	583,2	600,3	669,2	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	43,5	43,5	44,3	43,7	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	56,5	56,5	55,7	56,3	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
6,0	179,7	210,6	214,4	209,0	الديون الخارجية القصيرة الأجل
4,2	135,6	145,4	160,5	151,1	مجموع خدمة الديون الخارجية
12,4	34,8	38,3	45,8	51,4	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
30,1	24,4	25,8	27,6	25,2	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
7,9	9,5	8,3	8,6	8,1	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

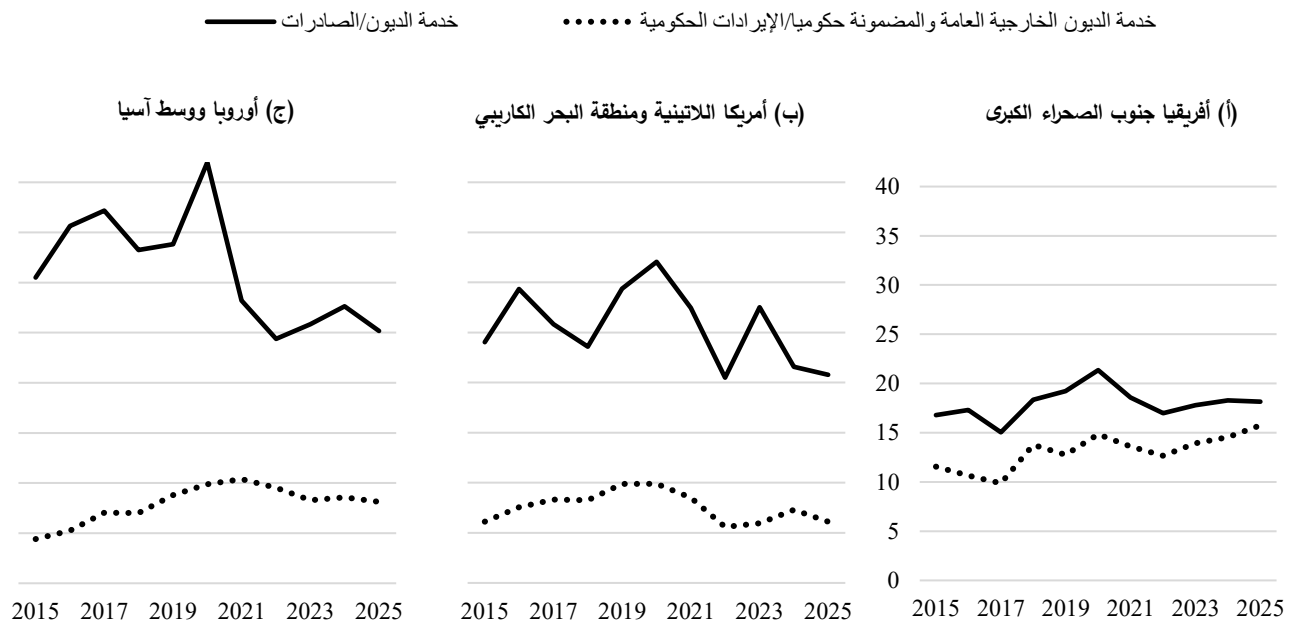
الشكل الثالث من المرفق

الاتجاهات النسبية في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون (المؤشر: 2015 = 100)



الشكل الرابع من المرفق

الاتجاهات في القدرة على تحمّل الدين الخارجي (النسبة المئوية سنوياً)



الجدول 6 من المرفق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
6,6	1 424,4	1 461,5	1 522,2	1 665,8	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
6,5	1 067,6	1 072,4	1 102,6	1 216,7	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	69,3	68,3	66,6	66,6	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	30,7	31,7	33,4	33,4	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
6,2	272,4	307,1	344,4	372,0	الديون الخارجية القصيرة الأجل
8,9	166,7	185,8	203,8	192,7	مجموع خدمة الديون الخارجية
8,5	30,5	28,6	39,6	36,2	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
10,1	8,8	10,5	11,5	10,4	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
8,2	7,8	7,8	10,7	10,4	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الجدول 7 من المرفق
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
6,2	4 733,1	4 667,5	4 853,9	4 909,2	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
6,8	2 808,4	2 722,2	2 804,7	2 862,5	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	36,4	36,4	36,3	36,8	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	63,6	63,6	63,7	63,2	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
5,2	1 840,6	1 860,4	1 966,8	1 962,3	الديون الخارجية القصيرة الأجل
7,5	733,1	770,5	669,6	600,8	مجموع خدمة الديون الخارجية
8,1	152,2	166,0	140,8	132,5	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
10,2	11,8	13,0	10,5	8,4	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
2,1	3,0	3,1	2,6	2,4	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الجدول 8 من المرفق

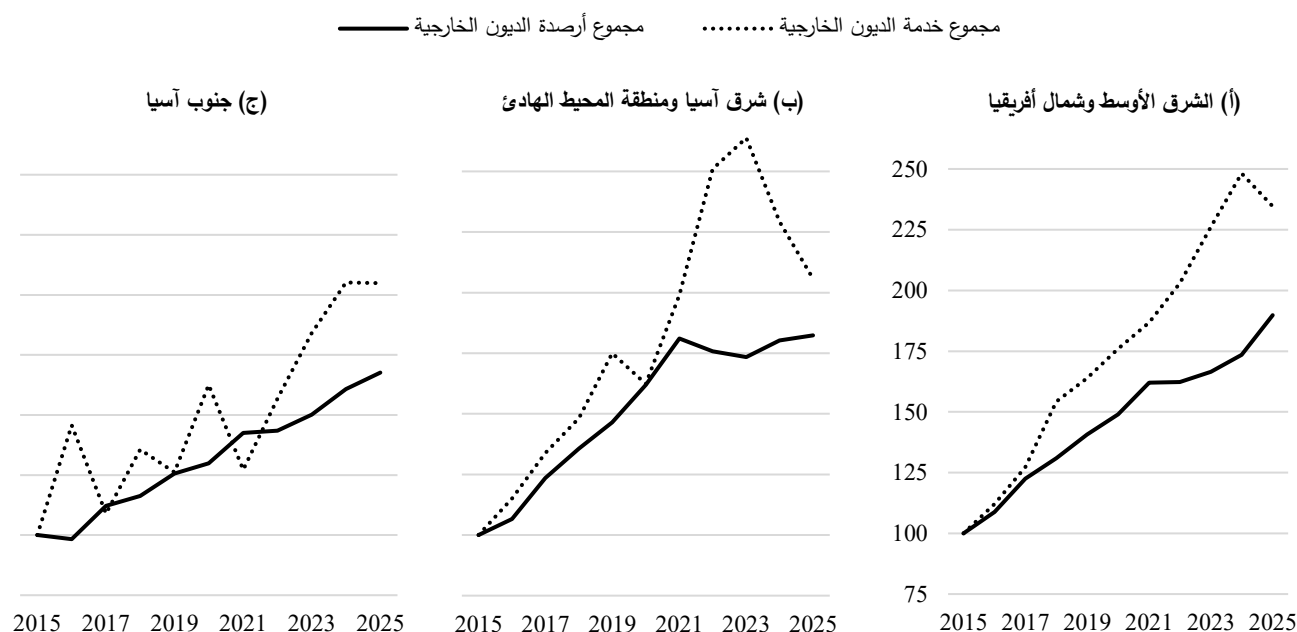
جنوب آسيا

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
5,3	918,5	961,2	1 029,1	1 073,0	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
5,1	712,9	760,2	816,7	854,1	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	58,7	58,0	56,8	56,4	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	41,3	42,0	43,2	43,6	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
5,3	164,9	158,5	169,0	173,3	الديون الخارجية القصيرة الأجل
7,4	93,7	110,0	122,6	122,4	مجموع خدمة الديون الخارجية
9,8	37,9	40,9	46,8	54,1	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2025-2015					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
12,4	10,4	12,2	13,0	12,5	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
5,1	4,9	4,8	5,1	5,7	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

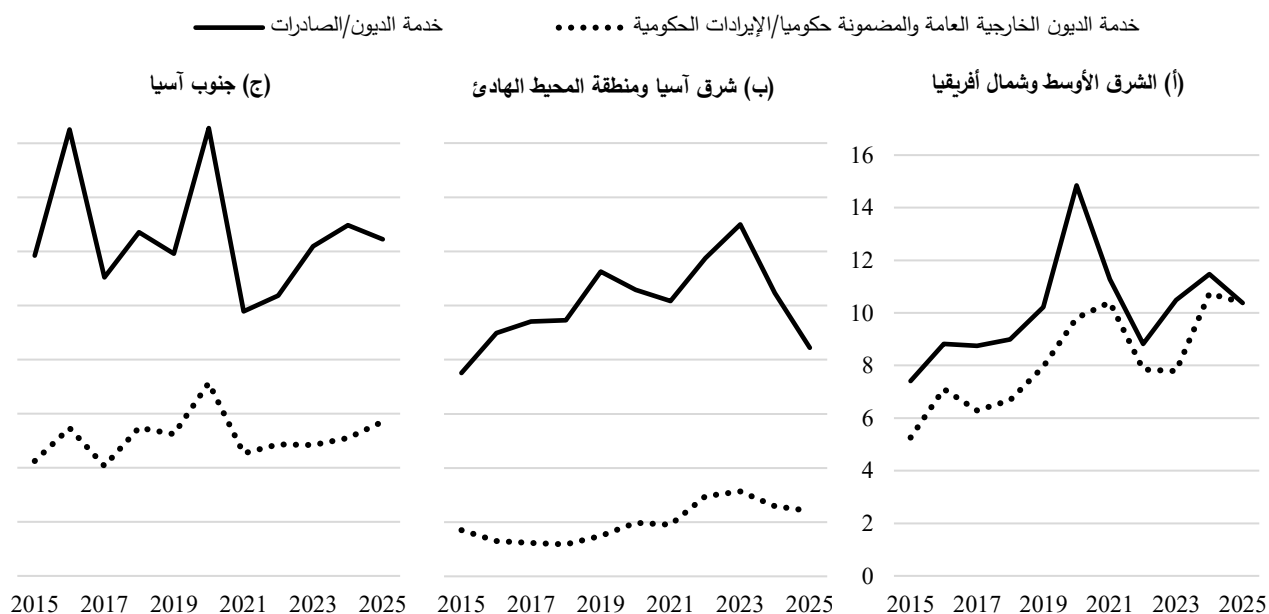
الشكل الخامس من المرفق

الاتجاهات النسبية في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون (المؤشر: 2015 = 100)



الشكل السادس من المرفق

الاتجاهات في القدرة على تحمّل الدين الخارجي (النسبة المئوية سنوياً)



الجدول 9 من المرفق

الدول الجزرية الصغيرة النامية⁽²⁾

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ⁽¹⁾					
2025 ^(ب)	2024	2023	2022	2015-2025 (بالنسبة المئوية)	
1 319,4	1 324,1	1 160,8	1 156,1	7,7	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
936,6	938,5	827,6	817,8	8,4	الديون الخارجية الطويلة الأجل
12,2	11,3	12,7	12,3		حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
87,8	88,7	87,3	87,7		حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
365,4	370,5	318,9	323,9	5,9	الديون الخارجية القصيرة الأجل
161,7	159,2	164,1	132,3	9,9	مجموع خدمة الديون الخارجية
8,2	9,1	8,8	6,2	3,6	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة					
2025-2015					
13,3	14,2	15,7	12,2	12,4	مؤشرات الديون ⁽³⁾ (بالنسبة المئوية)
13,4	16,4	17,8	13,8	15,6	مجموع خدمة الديون/الصادرات ⁽⁴⁾
					خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

(2) تتبع مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية تصنيف الأمم المتحدة.

الجدول 10 من المرفق

أقل البلدان نموا

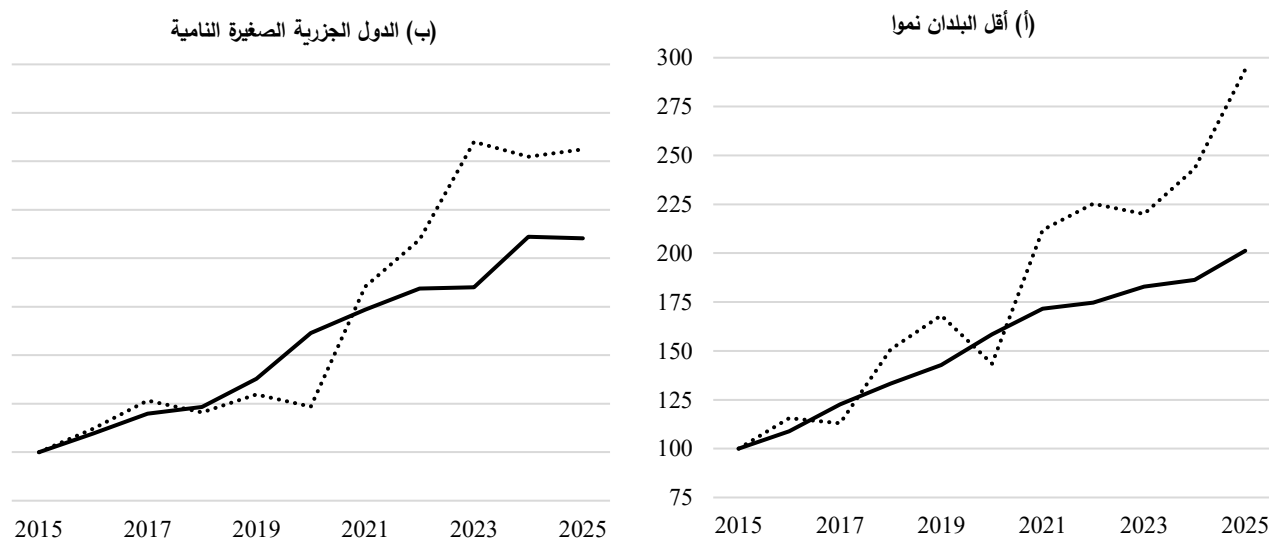
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)					
2025 ^(ب)	2024	2023	2022		
652,4	604,1	593,0	566,5	7,2	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
548,5	508,8	497,9	470,1	7,0	الديون الخارجية الطويلة الأجل
74,4	74,9	74,5	74,3		حصة الديون العامة والديون المضمونة حكوميا (بالنسبة المئوية)
25,6	25,1	25,5	25,7		حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
49,1	48,3	50,1	54,8	4,4	الديون الخارجية القصيرة الأجل
61,4	50,8	46,0	47,0	11,4	مجموع خدمة الديون الخارجية
39,2	30,4	28,4	24,6	11,1	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكوميا
النسبة المتوسطة 2015-2025					
					مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)
18,2	16,3	15,0	14,7	14,9	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
17,6	14,6	14,3	11,6	13,3	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكوميا/الإيرادات الحكومية

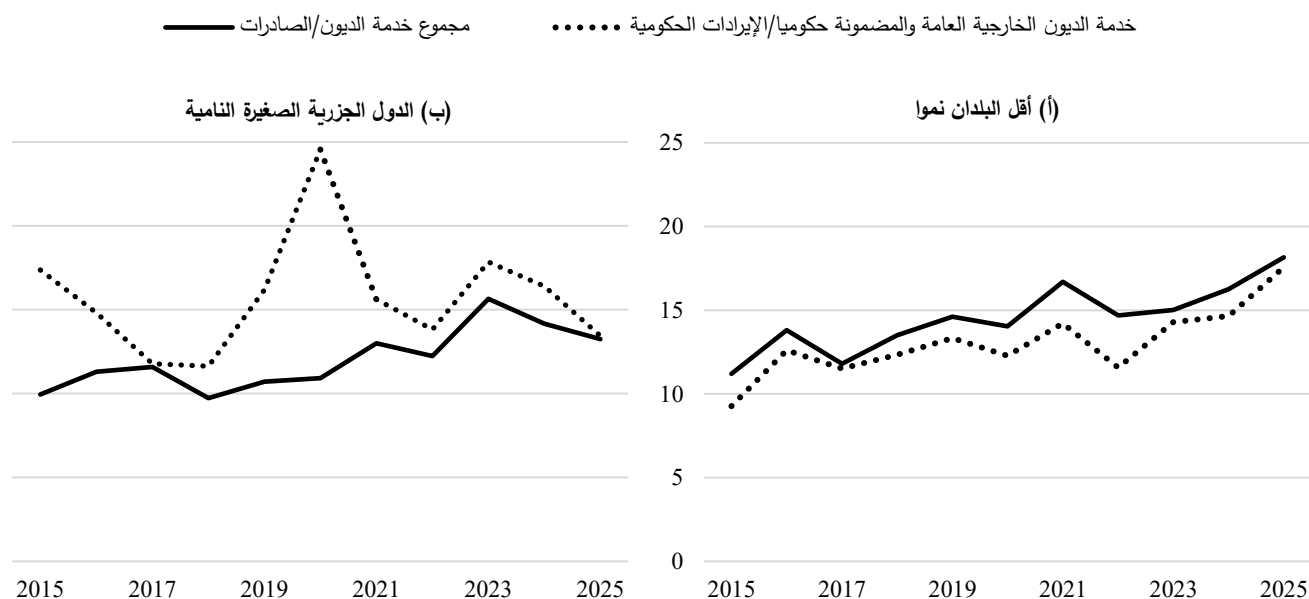
الشكل السابع من المرفق

الاتجاهات النسبية في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون (المؤشر: 2015 = 100)

———— مجموع أرصدة الديون الخارجية مجموع خدمة الديون الخارجية



الشكل الثامن من المرفق
الاتجاهات في القدرة على تحمّل الدين الخارجي (النسبة المئوية سنوياً)



الجدول 11 من المرفق
الاقتصادات النامية المتوسطة الدخل
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) (بالنسبة المئوية) 2015-2025					
2025 ^(ب)	2024	2023	2022		
9 017,2	8 702,3	8 589,3	8 472,2	4,6	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
6 176,9	5 883,6	5 836,5	5 795,4	4,2	الديون الخارجية الطويلة الأجل
56,7	56,7	55,9	55,4		حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
43,3	43,3	44,1	44,6		حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
2 484,6	2 487,3	2 408,5	2 329,7	4,7	الديون الخارجية القصيرة الأجل
1 214,3	1 271,9	1 411,9	1 244,5	5,8	مجموع خدمة الديون الخارجية
447,4	451,3	419,0	385,1	7,1	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2025-2015					
12,2	13,6	16,0	13,6	14,3	مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)
4,7	4,8	4,7	4,5	4,3	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
					خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الجدول 12 من المرفق
الاقتصادات النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

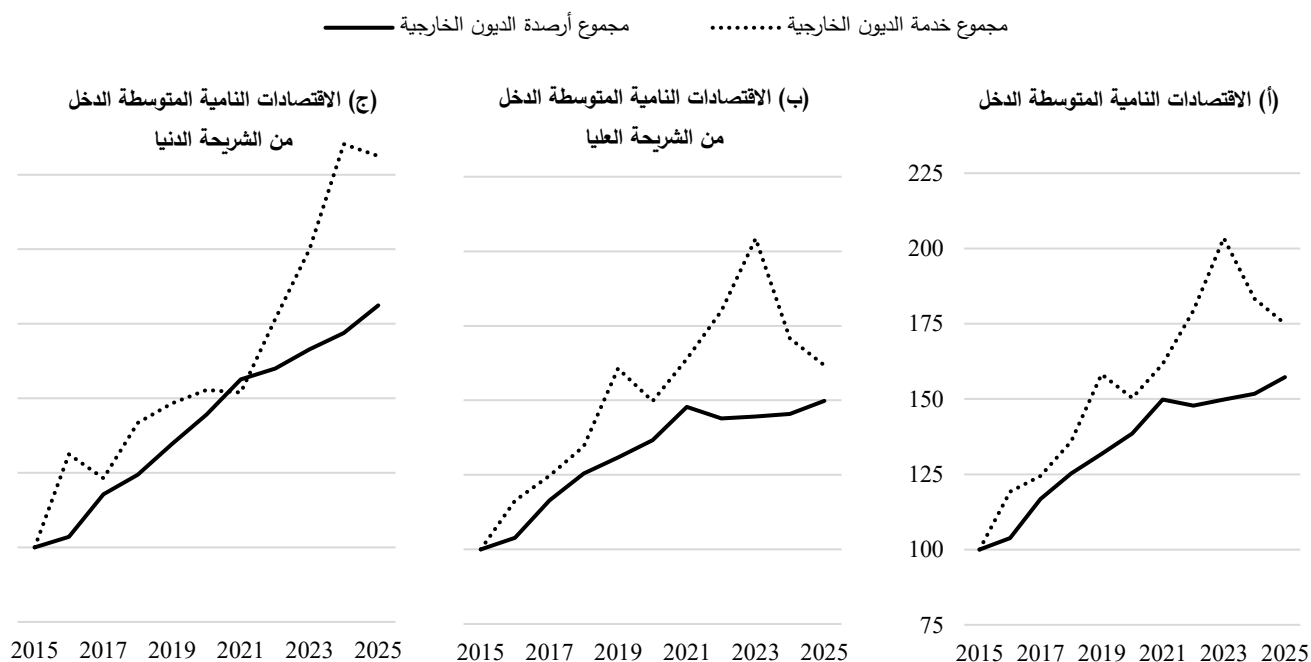
متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
4,1	6 287,6	6 317,0	6 354,9	6 546,0	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
3,7	4 111,2	4 058,1	4 049,5	4 240,6	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	50,6	51,0	52,1	52,1	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	49,4	49,0	47,9	47,9	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
4,3	1 951,9	2 038,8	2 094,8	2 079,3	الديون الخارجية القصيرة الأجل
4,9	1 007,3	1 143,2	955,9	905,4	مجموع خدمة الديون الخارجية
5,9	279,1	305,8	309,0	299,9	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
14,5	14,1	16,8	13,2	11,8	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
3,6	3,9	4,0	3,9	3,7	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الجدول 13 من المرفق
الاقتصادات النامية المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
6,1	2 184,6	2 272,3	2 347,4	2 473,1	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
5,6	1 684,2	1 778,4	1 834,2	1 936,5	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	67,0	67,1	66,8	66,7	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	33,0	32,9	33,2	33,3	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
7,2	377,9	369,6	392,6	408,1	الديون الخارجية القصيرة الأجل
8,7	237,2	268,7	315,9	310,5	مجموع خدمة الديون الخارجية
10,0	105,9	113,2	142,3	147,4	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)					
13,4	11,8	13,5	15,1	13,5	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
8,3	7,8	8,1	9,5	9,3	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

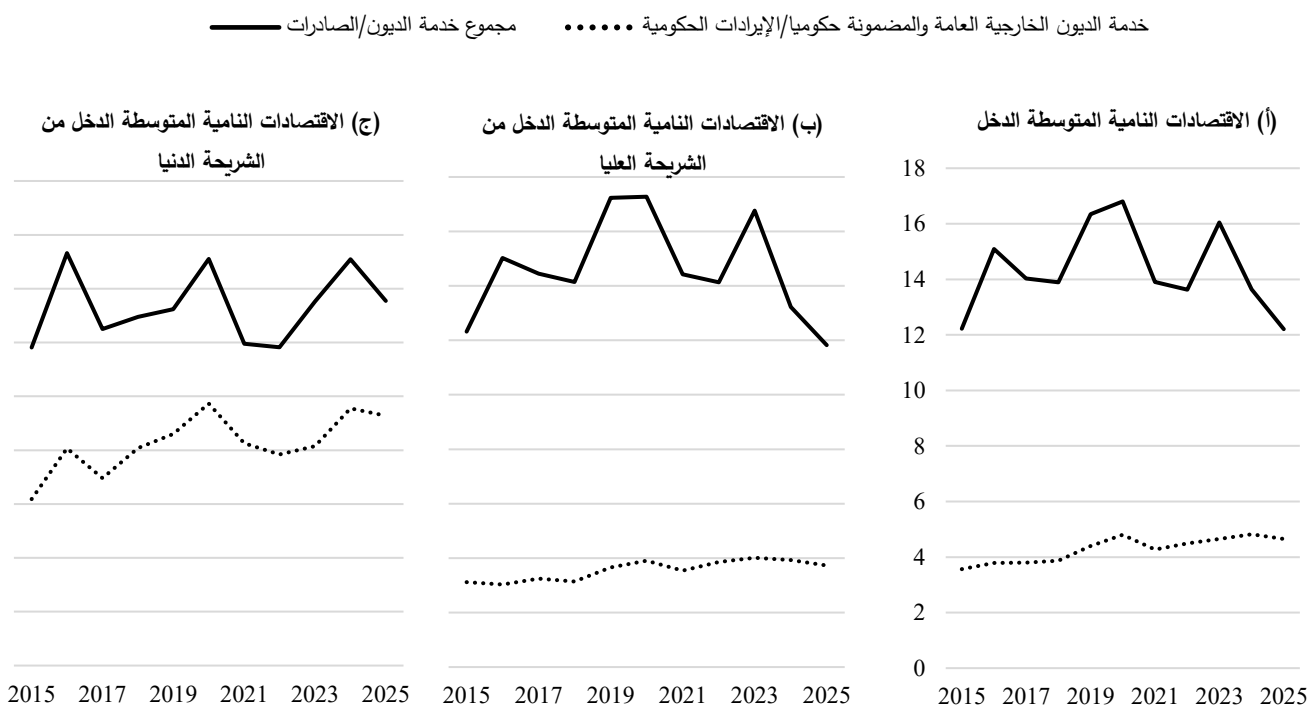
الشكل التاسع من المرفق

الاتجاهات النسبية في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون (المؤشر: 2015 = 100)



الشكل العاشر من المرفق

الاتجاهات في القدرة على تحمّل الدين الخارجي (النسبة المئوية سنوياً)



الجدول 14 من المرفق
الاقتصادات النامية المنخفضة الدخل
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
6,0	227,3	235,5	242,4	265,9	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
5,6	191,9	201,1	206,9	227,1	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	65,2	66,0	65,0	64,3	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	34,8	34,0	35,0	35,7	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
0,9	13,0	11,0	11,0	11,1	الديون الخارجية القصيرة الأجل
10,2	13,4	13,1	12,1	15,8	مجموع خدمة الديون الخارجية
8,6	6,4	6,0	6,2	7,8	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
					مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)
13,0	13,7	13,2	10,7	12,5	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
8,4	9,2	8,5	8,6	9,6	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

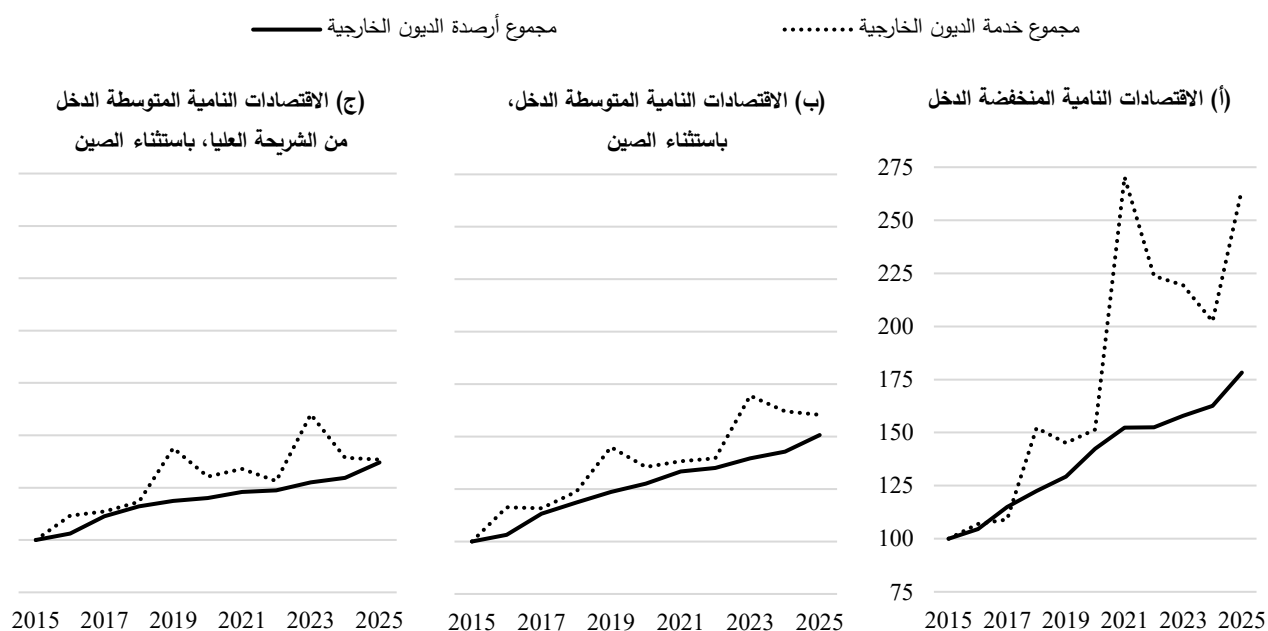
الجدول 15 من المرفق
الاقتصادات النامية المتوسطة الدخل، باستثناء الصين
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
4,2	5 941,7	6 141,8	6 282,5	6 632,9	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
3,6	4 578,3	4 724,9	4 816,9	5 088,5	الديون الخارجية الطويلة الأجل
	58,3	58,7	58,7	58,9	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	41,7	41,3	41,3	41,1	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
5,1	1 064,5	1 121,1	1 181,5	1 236,2	الديون الخارجية القصيرة الأجل
4,8	792,3	961,4	919,4	909,6	مجموع خدمة الديون الخارجية
6,6	288,8	300,2	372,0	361,8	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
					مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)
17,5	14,6	18,1	16,5	15,3	مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
7,8	7,3	7,1	8,3	7,7	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الجدول 16 من المرفق
الاقتصادات النامية المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، باستثناء الصين
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

متوسط النمو ^(أ) 2015-2025 (بالنسبة المئوية)	2022	2023	2024	2025 ^(ب)	
3,2	3 757,1	3 869,5	3 935,1	4 159,4	مجموع أرصدة الديون الخارجية ^(ج)
2,5	2 894,1	2 946,5	2 982,7	3 151,7	الديون الخارجية طويلة الأجل
	53,3	53,6	53,8	54,1	حصة الديون العامة والديون المضمونة حكومياً (بالنسبة المئوية)
	46,7	46,4	46,2	45,9	حصة الديون الخاصة غير المضمونة (بالنسبة المئوية)
4,3	686,7	751,4	788,9	828,1	الديون الخارجية قصيرة الأجل
3,3	555,1	692,7	603,4	598,9	مجموع خدمة الديون الخارجية
4,8	182,9	187,1	229,7	214,0	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً
النسبة المتوسطة 2015-2025					
19,9	16,3	20,8	17,4	16,3	مؤشرات الديون ^(د) (بالنسبة المئوية)
					مجموع خدمة الديون/الصادرات ^(هـ)
7,6	7,1	6,6	7,7	6,9	خدمة الديون الخارجية العامة والمضمونة حكومياً/الإيرادات الحكومية

الشكل الحادي عشر من المرفق
الاتجاهات النسبية في أرصدة الديون الخارجية وخدمة الديون (المؤشر: 2015 = 100)



الشكل الثاني عشر من المرفق
الاتجاهات في القدرة على تحمّل الدين الخارجي (النسبة المئوية سنوياً)

